سلسلة شروح وتطريزات فضيلة الشيخ (٢١٨)

برنامج جمل العلم

شرح مختصر في أصول العقائد الدينية

تصنيف العلامة

عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن سعدي

المتوفى سنة (١٣٧٦) رحمه الله تعالى

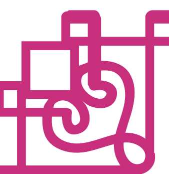
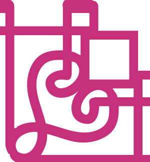
منقول من التسجيل الصوتي للشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

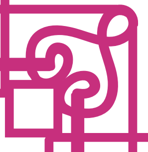
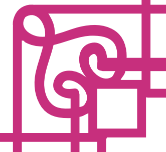


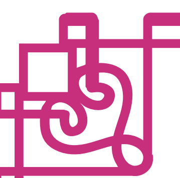
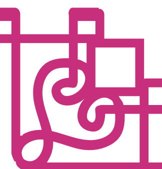
النسخة الأولى

للإعلام بخطأٍ طباعيٍّ أو الاستدراك أو إبداء رأيٍ؛

يُرجى المراسلة على البريد الآتي : Abdellahdj24@gmail.com

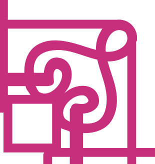
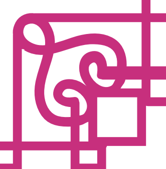
سلسلة شروح وتطريزات فضيلة الشيخ (٢١٨)

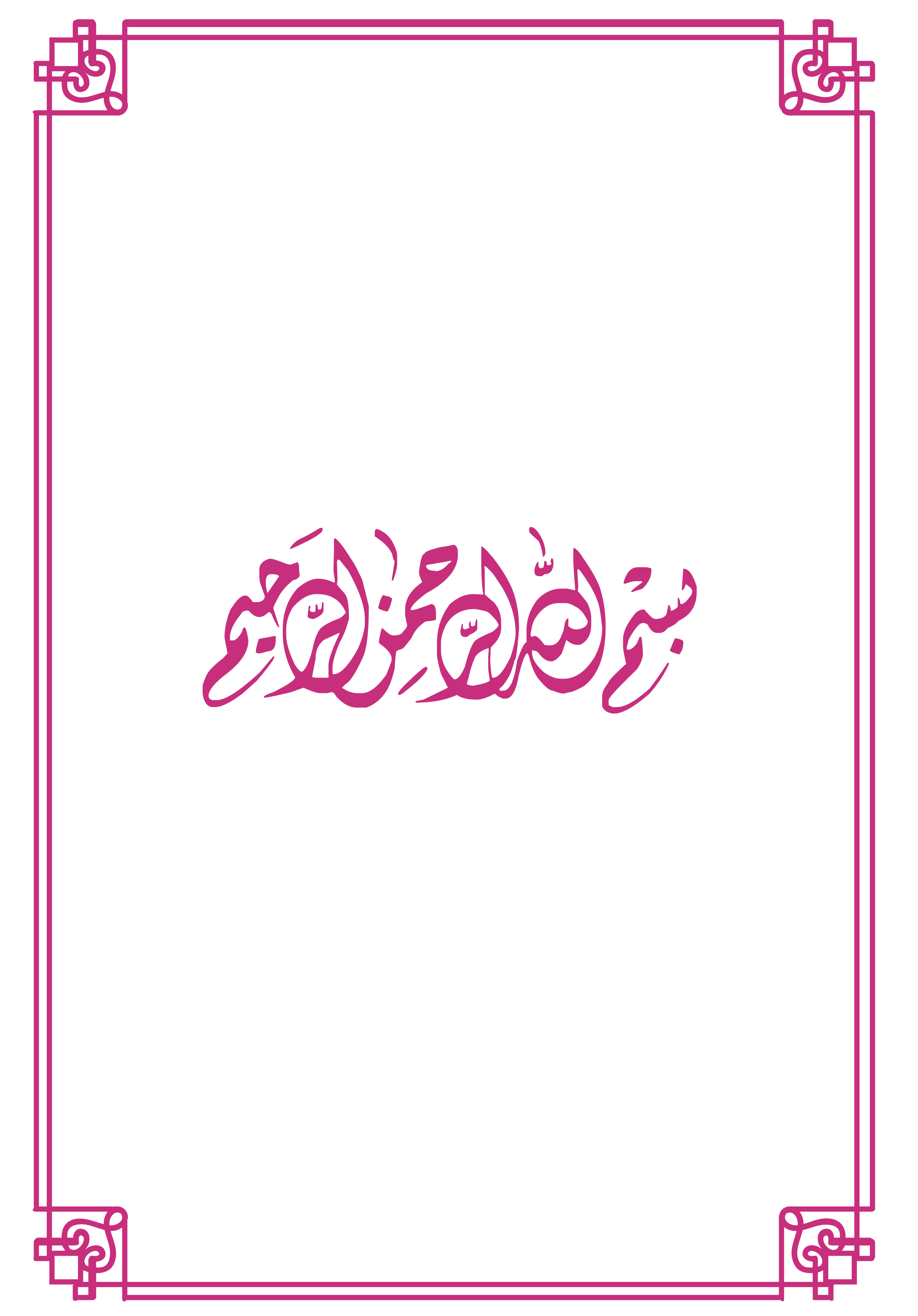
شرح
مختصر في
أصول العقائد الدينية

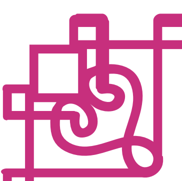
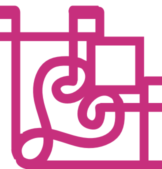
تصنيف العلامة
عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن سعدي
المتوفى سنة (١٣٧٦) رحمه الله تعالى

منقول من التسجيل الصوتي للشيخ الدكتور
صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

النسخة الأولى


بسم الله الرحمن الرحيم

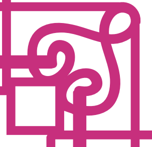
الحمد لله الَّذي جعل مهمَّات الدِّيانة في جُملْ، والصَّلاة والسَّلام على عبد الله ورسوله محمَّدٍ قدوةِ العلم والعملْ، وعلى آله وصحبه ومَن دينَه حمل.

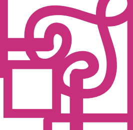
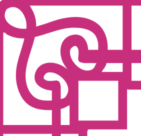
أمَّا بَعْدُ:

فهذا شرح **(الكتاب الثَّامن)** من برنامج **(جمل العلم)**، في **(سنته الثَّالثة)** سبعٍ وثلاثين وأربعمائة وألفٍ، بدولته الثَّالثة **(مملكة البحرين)**، وهو كتاب «**مختصرٌ في أصول العقائد الدِّينيَّة**»، للعلَّامة عبد الرَّحمن بن ناصر بن سِعديٍّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].



(١) لشيخنا وَفَّقَهُ ٱللَّهُ تطريزٌ على هذا الكتاب في (برنامج الدَّرس الواحد الثَّاني) الَّذي أُقيم سنة ١٤٢٤، وفيه نكتٌ وإفاداتٌ ليست في هذا الشَّرح، فضُمَّت إليه، ومُيِّزت عنه بجعلها بين معقوفتين [].



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدِّين.

أمَّا بَعْدُ:

فهذا مختصَرٌ جدًّا في أصول العقائد الدِّينيَّة، والأصول الكبيرة المهمَّة، اقتصرنا فيها على مجرَّد الإشارة والتَّنبيه، من غير بسطٍ للكلام، ولا ذكرِ أدلَّتها، أقربُ ما يكون لها أنَّها من نوع الفِهرست للمسائل؛ لتُعرَف أصولُها، ومقامُها ومحلُّها من الدِّين، ثمَّ مَن له رغبةٌ في العلم يطلبُ بسطَها وبراهينَها من أماكنِها، وإن يسَّر الله وفسح في الأجل بَسطتُ هذه المطالب، ووضَّحتها بأدلَّتها.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ابتدأ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه بالبسملة، ثمَّ ثنَّى بالحمدلة، ثمَّ ثلَّث بالصَّلاة والسَّلام على محمَّدٍ وأصحابه، صلَّى الله عليه وعليهم وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

ثمَّ ذكر أنَّ هذه الرِّسالة تضمُّ (مختصرًا جدًّا)، **والمُختصَر**: ما قلَّ من المباني وجلَّ من المعاني؛ فتكون الألفاظ قليلةً والمعاني جليلةً.

والمُختصَر المذكور هو (في أصول العقائد الدِّينيَّة، والأصول الكبيرة المهمَّة)؛ **فهو مخصوصٌ بوصفين**:

أحدهما: أنَّه يتعلَّق بالعقائد.

والآخر: أنَّه يقتصر منها على الأصول الكبيرة المهمَّة؛ فلم يَستوفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفاصيل تلك الجُمل.

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه سلك فيه منهج الاختصار؛ إذ قال: (اقتصرنا فيها على مجرَّد الإشارة والتَّنبيه، من غير بسطٍ للكلام، ولا ذكرِ أدلَّتها)؛ لأنَّ الاختصار أوثقُ في عُلوق تلك المعاني في القلوب؛ فإنَّ الكلام يُختصَر ليُحفَظ، ويُبسَط ليُفهَم.

ثمَّ ذكر أنَّ الموافق في وصفها المذكور في قوله: (أقربُ ما يكون لها أنَّها من نوع الفِهرست للمسائل)، [و(الفهرست) كلمةٌ أعجميَّةٌ عُرِّبت بـ(الفهرس)، وأصله الكتاب الَّذي تُجمَع فيه أسماء الكتب؛ ذكره صاحب «القاموس المحيط»، ويُغني عنه في لسان العرب: (الكَشَّاف)، فكشَّاف المسائل بمنزلة فهرس المسائل].

فالمُدوَّن في هذا المختصَر هو بمنزلة الكشَّاف المُطْلِع على جملةٍ من مسائل الاعتقاد الكبيرة.

ودعاه إلى ذلك أمران:

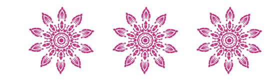
أحدهما: (لتُعرَف أصولها)؛ فإنَّ أبواب الاعتقاد يَندرج في كلِّ بابٍ منها تفاصيلُ كثيرةٌ من الجُمل، وكلُّ بابٍ له أصولٌ ترجع إليه؛ فأراد بالاختصار أن يُبرِز أصول الأبواب في الاعتقاد.

والآخر: ليُعلَم (مقامُها ومحلُّها من الدِّين)؛ بأنَّ لها رتبةً ساميةً مقدَّمةً فيما اقتَصر عليه منها في كلِّ بابٍ من تلك الأبواب.

قال: (ثمَّ مَن له رغبةٌ في العلم يطلب بسطَها وبراهينَها من أماكنِها) أي مِن الكتب

المُطوَّلة في علم الاعتقاد؛ فإنَّها مقام البَسط المعتاد عند أهل هذا الفنِّ.

قال: (وإن يسَّر الله وفسح في الأجل بَسطتُ هذه المطالب، ووضَّحتُها بأدلَّتها)، ثمَّ اخترمته المنيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يُعرَف أنَّه كتب شـرحًا موضِّحًا تفاصيل الجُمل في هذه الرِّسالة المختصَرة، [وكم من حَسراتٍ في بطون المقابر، فمِن العلماء مَن يتمنَّى شيئًا ثمَّ لا يُيسَّر له؛ كما اتَّفق هذا لجماعةٍ من أهل العلم، منهم ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ فإنَّه غير مرَّةٍ ذكر في تصانيفه أنَّه يتمنى أن يُصنِّف كتابًا في كذا وكذا، ثمَّ لم يقع له ما تمنَّى، ومنهم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فإنَّه لا يُعرف له شـرحٌ على هذا المختصَـر]، لكن له تآليفُ متنوِّعةٌ في أبواب الاعتقاد - كـ«التَّنبيهات اللَّطيفة فيما احتوت عليه العقيدة الواسطيَّة من المَباحث المُنِيفة»، وغيرها -، يُنتفَع بها في معرفة الاعتقاد السُّنِّي الَّذي ذكر جُمَلَه المختصَرة في هذه الرِّسالة.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:



حدُّ **التَّوحيد** الجامع لأنواعه هو اعتقاد العبد وإيمانُه بتفرُّد الله بصفات الكمال، وإفرادُه بأنواع العبادة.

فدخل في هذا توحيدُ الرُّبوبيَّة؛ الَّذي هو اعتقاد انفراد الرَّبِّ سُبْحَانَهُ بالخلق والرَّزق وأنواع التَّدبير.

وتوحيدُ الأسماء والصِّفات؛ وهو إثبات ما أَثبته لنفسه وأَثبته له رسوله من الأسماء الحسنى والصِّفات الكاملة العُليا، من غير تشبيهٍ ولا تمثيلٍ، ومن غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ.

وتوحيدُ الألوهيَّة والعبادة؛ وهو إفراده وحده بأجناس العبادة، وأنواعها، وأفرادها، من غير إشراكٍ به في شيءٍ منها، مع اعتقاد كمال أُلوهيَّته.

فدخل في توحيد الرُّبوبيَّة إثبات القضاء والقدر، وأنَّه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّه الغنيُّ الحميد، وما سواه فقيرٌ إليه من كلِّ وجهٍ.

ودخل في توحيد الأسماء والصِّفات إثباتُ جميع معاني الأسماء الحسنى لله تَعَالَىٰ الواردةِ في الكتاب والسُّنَّة.

والإيمان بها ثلاث درجاتٍ:

- إيمانٌ بالأسماء.

- وإيمانٌ بالصِّفات.

- وإيمانٌ بأحكام صفاته؛ كالعلم بأنَّه عليمٌ ذو علمٍ ويعلم كلَّ شيءٍ، وقديرٌ ذو قدرةٍ ويَقدِر على كلِّ شيءٍ، إلى آخر ما له من الأسماء المُقدَّسة.

ودخل في ذلك إثباتُ عُلوِّه على خلقه، واستوائِه على عرشه، ونزوله كلَّ ليلةٍ إلى سماء الدُّنيا على الوجه اللَّائق بجلاله وعظمته.

ودخل في ذلك إثبات الصِّفات الذَّاتيَّة الَّتي لا يَنفكُّ عنها؛ كالسَّمع، والبصر، والعلم، والعُلوِّ، ونحوها؛ والصِّفات الفعليَّة؛ وهي الصِّفات المتعلِّقة بمشيئته وقدرته؛ كالكلام، والخلق، والرَّزق، والرَّحمة، والاستواء على العرش، والنُّزول إلى السَّماء الدُّنيا كما يشاء، وأنَّ جميعها تَثبُت لله من غير تمثيلٍ ولا تعطيلٍ، وأنَّها كلَّها قائمةٌ بذاته، وهو موصوفٌ بها.

وأنَّه تَعَالَىٰ لم يَزل ولا يَزال يقول ويفعل، وأنَّه فعَّالٌ لِما يريد، ويتكلَّم بما شاءَ إذا شاء كيف شاء، لم يَزل بالكلام موصوفًا، وبالرَّحمة والإحسان معروفًا.

ودخل في ذلك الإيمان بأنَّ القرآن كلام الله، منزَّلٌ غير مخلوقٍ، منه بدأ وإليه يعود، وأنَّه المتكلِّم به حقًّا، وأنَّ كلامه لا يَنْفَد ولا يَبيد.

ودخل في ذلك الإيمان بأنَّه قريبٌ مُجيبٌ، وأنَّه مع ذلك عليٌّ أعلى، وأنَّه لا مُنافاةَ بين كمال علوِّه وكمال قُربه؛ لأنَّه ليس كمثله شيءٍ في جميع نُعوته وصفاته.

ولا يتمُّ توحيد الأسماء والصِّفات حتَّى يُؤمِن بكلِّ ما جاء به الكتاب والسُّنَّة من الأسماء والصِّفات والأفعال وأحكامِها، على وجهٍ يليق بعظمة الباري، ويعلم أنَّه كما أنَّه لا يماثله أحدٌ في ذاته؛ فلا يماثله أحدٌ في صفاته.

ومَن ظنَّ أنَّ في بعض العقليَّات ما يُوجِب تأويل بعض الصِّفات على غير معناها المعروف؛ فقد ضلَّ ضلالًا مبينًا.

ولا يتمُّ توحيد الرُّبوبيَّة حتَّى يعتقد العبد أنَّ أفعال العباد مخلوقةً لله، وأنَّ مشيئتهم تابعةٌ لمشيئة الله، وأنَّ لهم أفعالًا وإرادةً تقع بها أفعالهم، وهي متعلَّق الأمر والنَّهي، وأنَّه لا يتنافى الأمران: إثباتُ مشيئة الله العامَّة الشَّاملة للذَّوات والأفعال والصِّفات، وإثبات قدرة العبد على أفعاله وأقواله.

ولا يتمُّ توحيد العبد حتَّى يُخلِص العبد لله تَعَالَىٰ في إرادته وأقواله وأفعاله، وحتَّى يدع الشِّرك الأكبر المنافي للتَّوحيد كلَّ المُنافاة؛ وهو أن يَصرِف نوعًا من أنواع العبادة لغير الله تَعَالَىٰ.

وكمالُ ذلك أن يدع الشِّرك الأصغر؛ وهو كلُّ وسيلةٍ قريبةٍ يُتوصَّل بها إلى الشِّرك الأكبر؛ كالحلِف بغير الله، ويسير الرِّياء، ونحو ذلك.

والنَّاس في التَّوحيد على درجاتٍ متفاوتةٍ؛ بحسب ما قاموا به من معرفة الله، والقيامِ بعبوديَّته.

فأكملُهم في هذا الباب مَن عَرف مِن تفاصيل أسماء الله وصفاته وأفعاله وآلائه ومعانيها الثَّابتة في الكتاب والسُّنَّة، وفَهِمها فهمًا صحيحًا؛ فامتلأ قلبُه من معرفة الله، وتعظيمه، وإجلاله، ومحبَّته، والإنابة إليه، وانجذاب جميع دواعي قلبه إلى الله تَعَالَىٰ، متوجِّهًا إليه وحده لا شريك له، ووقعت جميع حركاته وسكناته في كمال الإيمان والإخلاص التَّامِّ الَّذي لا يَشوبه شيءٌ من الأغراض الفاسدة؛ فاطمأنَّ إلى الله معرفةً وإنابةً، وفعلًا وتركًا، وتكميلًا لنفسه وتكميلًا لغيره بالدَّعوة إلى هذا الأصل العظيم.

فنسأل الله مِن فضله وكرمه أن يتفضَّل علينا بذلك.



قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

رتَّب المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المختصر في خمسة أصولٍ عظيمةٍ من أصول أهل السُّنَّة والجماعة، ابتدأها بــ(**الأصل الأوَّل**)؛ وهو (التَّوحيد)؛ لجلالة قدره وعِظم شأنه، وإنَّما يُقدَّم المُقدَّم.

وابتدأ بيان هذا الأصل بقوله: (حدُّ **التَّوحيد** الجامع لأنواعه هو اعتقاد العبد وإيمانُه بتفرُّد الله بصفات الكمال، وإفرادُه بأنواع العبادة).

وحقيقة (التَّوحيد) في الشَّرع تدور على معنيين:

- **أحدهما**: عامٌّ؛ وهو إفراد الله بحقِّه؛ فما ثَبت كونه لله حقًّا كان إفرادُه به توحيدًا.

[وقولنا في المعنى العامِّ: (إفراد) مبنيٌّ على معنى كلمة (التَّوحيد) في لسان العرب؛ وهو الإفراد.

وقولنا: (بحقِّه) مأخوذٌ ممَّا ثبت في «الصَّحيحين» من حديث معاذ بن جبلٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له: «**أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ؟**»، ثمَّ ذكر التَّوحيد، فسمَّاه (حقًّا)].

- **والآخر**: معنًى خاصٌّ؛ وهو إفراد الله بالعبادة، [إذ قد يُطلَق (التَّوحيد) على إرادة هذا المعنى في نصوص الوحيين، وهو أكثر ما يجيء فيها؛ تنبيهًا إلى عظيم شأن أمر إفراد الله عَزَّوَجَلَّ بما يستحقُّ من أنواع العبادة].

والمعنى الَّذي ذكره المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حدِّ (التَّوحيد) يرجع إلى تقرير هذين المعنيين المذكورين؛ فإنَّ (اعتقاد العبدِ وإيمانَه بتفرُّدِ الله بصفات الكمال) يرجع إلى إفراده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بحقِّه ممَّا يتعلَّق بربوبيَّته أو بأسمائه وصفاته، وما ذكره تتميمًا بقوله: (وإفراده بأنواع العبادة) يرجع إلى المعنى الخاصِّ للتَّوحيد؛ وهو إفراد الله بالعبادة.

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يندرج في التَّوحيد؛ **وهو ثلاثة أنواعٍ:**

- **أحدها:** (توحيد الرُّبوبيَّة).
- **وثانيها:** (توحيد الأسماء والصِّفات).
- **وثالثها:** (توحيد الألوهيَّة).

ووجه اندراجها في التَّوحيد هو ما تقدَّم أنَّ حقيقة (التَّوحيد) بالمعنى العامِّ: إفراد الله بحقِّه.

والَّذي دلَّ عليه القرآن والسُّنَّة أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ له ثلاثة حقوقٍ:

* **أوَّلها:** حقُّ الرُّبوبيَّة؛ قال تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾[الأنعام:١٦٤]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١﴾[الفاتحة].

* **وثانيها:** حقُّ الأسماء والصِّفات؛ قال تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[الأعراف:١٨٠]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء:١١٠]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠﴾[الصَّافَّات].

* **وثالثها:** حقُّ العبادة؛ قال تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[البيِّنة:٥]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾[الزُّمر:٢].

فإذا تقرَّر أنَّ سياق الدَّلائل الشَّرعيَّة في القرآن والسُّنَّة النَّبويَّة أبرز أنَّ حقوق الله ترجع

إلى هذه الأنواع الثَّلاثة؛ كان توحيدَه: إفرادُه بكلِّ واحدٍ منها؛ ولذلك قال المصنِّف: (فدخل في هذا توحيد الرُّبوبيَّة)، ثمَّ قال: (وتوحيد الأسماء والصِّفات)، ثمَّ قال: (وتوحيد الألوهيَّة والعبادة).

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ جملًا من القول ممَّا يرجع إلى معاني هذه الأنواع الثَّلاثة من التَّوحيد:

فأمَّا أوَّلها - وهو توحيد الرُّبوبيَّة -: فهو إفراد الله بذاته وأفعاله؛ بأن تعتقد وحدانيَّة ذات الله عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ أفعاله له وحده؛ كالإحياء، والخَلق، والإماتة، والرَّزق، والملك، والتَّدبير، وغيرها من الأفعال.

وأمَّا توحيد الأسماء والصِّفات فهو إفراده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأسمائه الحسنى وصفاته العُلا.

وأمَّا توحيد الألوهيَّة فهو إفراد الله بالعبادة، وهي الأفعال الَّتي يتقرَّب بها النَّاس؛ أي الَّتي يفعلونها طلبًا للقُرب حبًّا وخضوعًا.

ومَدار هذه المعاني هو - كما سمعتَ - على الإفراد؛ فكلُّ واحدٍ من هذه الأنواع كان مبتدأ القول فيه: (إفراده)؛ فـ (الرُّبوبيَّة) إفرادٌ في الذَّات والأفعال، و(الأسماء والصِّفات) إفرادٌ في الأسماء والصِّفات، و(الألوهيَّة) إفرادٌ في العبادة.

فمَدار توحيدنا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو أن نُفرده بما يجب له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من حقٍّ.

وما ذكره المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حقائق هذه الأنواع الثَّلاثة هو ممَّا يرجع إلى جملة القول الَّتي ذكرنا.

فمثلًا: ما ذكره في توحيد الرُّبوبيَّة بقوله: (هو اعتقاد انفراد الرَّبِّ سُبْحَانَهُ بالخلق

والرِّزق وأنواع التَّدبير) يرجع إلى ما يتعلَّق بإفراد الله بأفعاله؛ لأنَّ المذكورات هي من جملة أفعال الله، ويبقى وراء هذا: إفرادُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بذاته.

فالمذكور من القول الَّذي سبق إملاؤه تندرج فيه جُمل القول الَّتي ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

ثمَّ شرع يذكر شيئًا من التَّفصيل المتعلِّق بهذه الأنواع الثَّلاثة؛ فقال: (فدخل في توحيد الرُّبوبيَّة إثباتُ القضاء والقدر، وأنَّه ما شاء الله كان...) إلى آخر ما ذكر.

فإنَّ من مشاهد ربوبيَّة الله عَزَّوَجَلَّ: نُفوذ قدره؛ فقَدره نافذٌ في الخلق؛ وهو مِن أفعال ربوبيَّته، وكان الإمام أحمدُ يقول: «القَدر قُدرة الله»، واستحسنه من أصحابه: أبو الوفاء ابن عَقيلٍ، وابن تيميَّةَ الحفيدُ؛ لأنَّه يتجلَّى في مشهد القدر ظهورُ قدرة الله عَزَّوَجَلَّ، فهو يقدِّر الأقدار ويقلِّب الأشياء وفق ما يريد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فـ(ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن) كما قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثمَّ ذكر أنَّ ممَّا يدخل (في توحيد الأسماء والصِّفات إثبات جميع معاني الأسماء الحسنى لله تَعَالَىٰ).

وذكر أنَّ **الإيمان بالأسماء الحسنى له** (**ثلاث درجاتٍ**):

- **الدَّرجة الأولى**: الإيمان بالاسم.
- **والدَّرجة الثَّانية**: الإيمان بالصِّفة.
- **والدَّرجة الثَّالثة**: الإيمان بحكم الصِّفة.

والاسم الإلهيُّ هو ما دلَّ على ذات الله ممَّا سمَّى به نفسَه أو سمَّاه به رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

والصِّفة الإلهيَّة: ما دلَّ على كمالٍ متعلِّقٍ بذات الله.

و(**حكم الصِّفة**) **يُطلَق على معنيين**:

- **أحدهما**: الثَّمرة النَّاشئة منها، والأثر المترتِّب عليها.
- **والآخر**: النِّسبة المعقولة بين الصِّفة ومُتعلَّقها.

[وقد نصَّ على هذين المعنيين جماعةٌ؛ منهم أبو عبد الله ابن القيِّم في «الكافية الشَّافية»، والعلَّامة ابن عيسى في «شرحها»، ومحمَّد خليل هَرَّاس في «شرحها»].

وإيضاح القول فيما سلف بالمثال: أنَّ مِن أسماء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: (العليم)؛ فإذا أريد تَلمُّس درجات الإيمان بهذا الاسم وجدناها ثلاثةً:

فالدَّرجة الأولى: أنَّا نؤمن بأنَّ (العليم) من أسماء الله.

والدَّرجة الثَّانية: أنَّنا نؤمن بأنَّ صفة (العلم) من صفات الله.

فإنَّ من قواعد هذا الباب عند أهل السُّنَّة والجماعة أنَّ كلَّ اسمٍ إلهيٍّ من أسماء الله يتضمَّن صفةً أو أكثر بحسب ما يدلُّ عليه الوضع اللُّغويُّ، ويساعد عليه الخطاب الشَّرعيُّ، وإلى ذلك أشرتُ بقولي:

أَسْمَاءُ رَبِّنَا عَلَى الصِّفَاتِ ... مِنَ الْأَدِلَّةِ لِذِي الْإِثْبَاتِ

والدَّرجة الثَّالثة: ينتظم فيها المعنيان المتقدِّمان:

فأمَّا الأثر المترتِّب عن الصِّفة والثَّمرة النَّاشئة منها فهو إيماننا بأنَّ ما لنا من علمٍ هو من جملة علم الله؛ فإنَّ الَّذي علَّمك يَعلم ما عَلَّمك.

وأمَّا النِّسبة المعقولة بين الصِّفة ومتعلَّقها فإنَّ صفة (العلم) متعلَّقُها: المعلومة؛ فالنِّسبة بين هذه الصِّفة - صفة العلم - وبين متعلَّقها يُسمَّى في أحد المعنيين: حُكم

الصِّفة.

فيكون إيماننا بالأسماء الإلهيَّة هو وفق هذه الدَّرجات الثَّلاث.

ومحلُّ هذه الدَّرجات: إذا كان الاسم متعدِّيًا؛ أي يكون أصل فعله متعدِّيًا؛ كـ(عَلِم) الَّذي تقدَّم، وأمَّا إذا كان أصل فعله لازمًا فإنَّه يُقتَصر على الدَّرجتين الأُوليين.

فمثلًا: من أسماء الله: (الحيُّ)؛ فإذا طلبتَ فيه درجات الإيمان وجدتَ أنَّ الدَّرجة الأولى هو إيماننا بأنَّ من أسمائه اسم (الحيِّ)، ثمَّ إذا طلبتَ الدَّرجة الثَّانية وجدتَ أنَّ من صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صفة (الحياة)، لكنَّ حكم الصِّفة هنا لا يُوجَد؛ لتَعلُّق هذه الصِّفة بذاته، فهذا الاسم يُعَدُّ اسمًا لازمًا باعتبار فعله، بخلاف اسم (العليم)، فإنَّه يَتعدَّى إلى مفعولٍ في كلام العرب.

[وقول المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المحلِّ: (إلى آخر ما له من الأسماء المُقدَّسة)، أبلغ منه وأجلُّ ما جاء في القرآن الكريم من أنَّها أسماءٌ حسنى؛ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠] يعني الَّتي ليس لحسنها منتهى، و(**التَّقديس**) هو التَّنزيه والتَّطهير؛ إلَّا أنَّ متابعة اللَّفظ الوارد في الشَّرع أولى من استحداث لفظٍ آخر، وإن كان في نفسه صحيحًا»].

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه يدخل (في ذلك) أي في توحيد الأسماء والصِّفات: (إثباتُ) عُلوِّ الله (على خلقه، واستوائِه على عرشه، ونزولِه كلَّ ليلةٍ إلى سماء الدُّنيا على الوجه اللَّائق بجلاله وعظمته).

وقول أهل العلم: (على الوجه اللَّائق بجلاله وعظمته) لبيان المفارَقة بين ما يصلح للخالق وما يصلح للمخلوق، ولهذا شاع عند الخبر عن الله عَزَّوَجَلَّ في تفسير صفاته

قولهم: (على الوجه اللَّائق بجلاله)، بخلاف المخلوق؛ فإنَّ المخلوق يكون الخبر عنه بما يناسب حاله.

فالخالق والمخلوق يقع بينهما اشتراكٌ في اسم الصِّفة؛ قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشُّورى]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الإنسان]؛ فللإنسان سمعٌ ولله سمعٌ، وللإنسان بصرٌ ولله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بصرٌ، لكنَّ السَّمع والبصر المضافَين إلى الله يليقان بجلاله، وأمَّا السَّمع والبصر المضافان إلى الإنسان فيناسبان حاله؛ لأنَّ لله كمالًا وللمخلوق نقصٌ يكون في حاله الَّتي خلقه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عليها.

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه يدخل (في ذلك إثبات الصِّفات الذَّاتيَّة)، وحدَّها بقوله: (الَّتي لا يَنفكُّ عنها) أي يكون الله موصوفًا بها؛ (كالسَّمع، والبصر، والعلم، والعُلوِّ)، ثمَّ قال: (والصِّفات الفعليَّة)، وقال في حدِّها المميِّز لها: (وهي الصِّفات المتعلِّقة بمشيئته وقدرته؛ كالكلام، والخلق، والرِّزق، والرَّحمة، والاستواء)؛ فهي ترجع إلى مشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى واختياره.

[فصفات ربِّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تُقسَّم باعتبارات عدَّةٍ، منها ما ذكره المصنِّف هاهنا أنَّها **تنقسم إلى قسمين اثنين:**

- **أوَّلهما: الصِّفات الذَّاتيَّة**؛ وهي الَّتي لا يَنفكُّ اتِّصاف الله عَزَّوَجَلَّ بها، وقد ضبطها ابن الحاجِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بأنَّه لا يُوصَف الله عَزَّوَجَلَّ بها وبمقابِلها، **فمثلًا**: صفة (العلم) لا يُوصَف الله عَزَّوَجَلَّ بمقابِلها وهو الجهل، وصفة (الحياة) لا يُوصَف الله عَزَّوَجَلَّ بمقابِلها وهو الموت، وهلمَّ جرًّا.

- وثانيهما: **الصِّـــفات الفعليَّة**؛ وهي الَّتي تتعلَّق بمشـــيئة الله واختياره، فإذا شـــاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كان موصـوفًا بها، وإذا لم يشـأ كان متَّصـفًا بضـدِّها، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يتَّصـف بـ (الرَّحمة)، ويتَّصف بما يقابِلها وهو (الغضب والمقت)، وغير ذلك].

فالصِّــفات الذَّاتيَّة لا تنفكُّ عن الله بحالٍ، وأمَّا الصِّــفات الفعليَّة فهي تتعلَّق باختيار الله ومشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[قال: (وأنَّ جميعها تَثبُت لله من غير تمثيلٍ ولا تعطيلٍ، وأنَّها كلَّها قائمةٌ بذاته، وهو موصوفٌ بها) يعني غير بائنةٍ منه؛ بل هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى متَّصفٌ بها].

ثمَّ قال في تفسـير تَعلُّق الصِّـفات الفعليَّة بالاختيار والمشـيئة: (وأنَّه تَعَالَى لم يَزل ولا يَزال يقول ويفعل، وأنَّه فعَّالٌ لِما يريد، ويتكلَّم بما شـــاءَ إذا شـــاء كيف شـــاء، لم يزل بالكلام موصوفًا، وبالرَّحمة والإحسان معروفًا)؛ هذا تفسير تعلُّقها بالمشيئة والاختيار.

[وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في أمثلة الصِّــفات الفعليَّة: (كالكلام)؛ الكلام هو صــفةٌ فعليَّةٌ باعتبار الآحاد الَّتي تَحدُث شيئًا فشيئًا، وأمَّا باعتبار جنس الصِّفة، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يَزل متكلِّمًا، ولا يزال مُتكلِّمًا، ولذلك يقول أهل العلم: (إنَّ الكلام صــفةٌ ذاتيَّةٌ باعتبار جنسها، وصفةٌ فعليَّةٌ باعتبار آحادها).

فقولهم: (صــفةٌ ذاتيَّةٌ باعتبار جنســها) يعني أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يزل متكلِّمًا بما شــاء كيف شاء.

وقولهم: (صــفةٌ فعليَّةٌ باعتبار آحادها) يعني أنَّ أفراد الكلام لا تزال تَحدُث شــيئًا فشيئًا؛ فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ تكلَّم بالقرآن بعد أن تكلَّم بالإنجيل، وتكلَّم بالإنجيل بعد أن تكلَّم بالتَّوراة].

ثمَّ قال: (ودخل في ذلك الإيمانُ بأنَّ القرآن كلام الله منزَّلٌ غير مخلوقٍ، منه بدأ وإليه يعود).

وقوله: (منه بدأ) **فيها لغتان:**

- **الأولى**: من دون همزٍ: (منه بدا)، من البُدُوِّ؛ وهو الظُّهور.

- **والأخرى**: بالهمز: (منه بدأ)، وأحسن ما قيل فيها: أي تكلَّم به حقيقةً.

وكلاهما يرجعان إلى معنًى واحدٍ؛ فالَّذي يذكر البُدُوَّ يريد به ابتداء التَّكلُّم؛ فاللُّغة الأولى تُفسِّر الثَّانية، واللُّغة الثَّانية تُفسِّر الأولى.

ثمَّ قال: (وإليه يعود)؛ [**ولها ثلاثة معانٍ:**

❊ **أوَّلها**: أنَّ معنى قول أهل السُّنَّة: (إليه يعود) أي إليه يُضاف ويُنسَب، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ المتكلِّم به.

❊ **وثانيها**: أنَّ معنى ذلك أنَّه يُرفَع إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر:١٠].

❊ **وثالثها**: أنَّ معناه أنَّه يُرفَع في آخر الزَّمان من السُّطور والصُّدور]، فلا يبقى منه آيةٌ في مصحفٍ ولا حرفٌ في صدرٍ.

[**وأصحُّ هذه المعاني هو المعنى الثَّالث**، وإن كان المعنيان السَّابقان صحيحين؛ إلَّا أنَّ المراد عند أهل السُّنَّة إثبات رفع القرآن في آخر الزَّمان؛ فإنَّ الله إذا قضى بقيام السَّاعة كان من علاماتها أن يُسْرَى بالقرآن، فيُرفَع من المصاحف ومن صدور النَّاس، وقد ثبت في ذلك أحاديثُ وآثارٌ عدَّةٌ ونُقِل عليه الإجماع، وصنَّف الضِّياء المَقدسيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ كتابا مفردًا اسمه «اختصاص القرآن بعوده إلى الرَّحيم الرَّحمن».

وإنَّما يقع هذا لأنَّ القلوب لم تَعُد صالحةً لحمل القرآن، وقد هجر النَّاس العمل به والتَّحاكم إليه، فيكون من معاجَلتهم بالعقوبة أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يُعظِّم القرآن برفعه عن مثل هؤلاء، ولهذا لا تقوم السَّاعة إلَّا على أشرار الخلق كما ثبت عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ].

ثمَّ قال: (وأنَّه المتكلِّم به حقًّا، وأنَّ كلامه لا يَنْفَد [1] ولا يَبِيد) أي لا ينقضي ولا ينتهي.

ومحلُّ عدم انقضاء الكلام هو الكلام المتعلِّق بالأمر القدريِّ الكونيِّ، فإنَّما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له: (كن) فيكون، وأمَّا الكلام المتعلِّق بالأمر الشَّرعيِّ الدِّينيِّ فإنَّه انتهى إلى القرآن الكريم؛ فلا يَنزل بعد القرآن كتابٌ هو كلام الله عَزَّوَجَلَّ ممَّا يتعلَّق بشرعه وأمره الدِّينيِّ.

ثمَّ ذكر أنَّه (دخل في ذلك الإيمان بأنَّه قريبٌ مُجيبٌ، وأنَّه مع ذلك عليٌّ أعلى، وأنَّه لا مُنافاةَ بين كمال علوِّه وكمال قُربه؛ لأنَّه ليس كمثله شيءٍ في جميع نُعوته وصفاته)؛ فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُوصَف بوصفين لا يَتنافيان؛ هما القُرب والعُلوُّ؛ فهو [كما قال أبو العبَّاس ابن تيميَّة الحفيد في «الواسطيَّة» بعبارةٍ موجَزةٍ: «عليٌّ في دُنوِّه، قريبٌ في عُلوِّه»، فلا تناقض بين اتصافه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالعلوِّ والقُرب؛ لأنَّه عَزَّوَجَلَّ ليس كمثله شيءٌ في جميع نُعوته وصفاته].

---

(١) [(يَنفد) بالدَّال المُهمَلة معناها: ينقضي وينتهي، وأمَّا (يَنفذ) بالذَّال المُعجَمة فمعناها: يخترق الشَّيء ويَخرُج منه، ومنه نفاذ السَّهم ونُفوذه.

وقد صنَّف ابن أمِّ قاسمٍ المُراديُّ منظومةً لطيفةً في الفرق بين الأسماء الَّتي تجيء بالدَّال والذَّال، وشرحها شرحًا لطيفًا، وتُسمَّى بـ«منظومة الدَّال والذَّال»].

وممَّا يُنبَّه إليه أنَّ القرب الإلهيَّ ليس متعلَّقُه جميع الخلق، وإنَّما متعلَّقه المؤمنون، **فمن الخطأ القول بأنَّ القربَ الإلهيَّ نوعان:**

- **أحدهما**: قربٌ عامٌّ؛ لجميع المخلوقين للعلم والاطِّلاع.
- **والآخر**: قرب خاصٌّ؛ للمؤمنين بالنَّصر والتَّأييد.

فإنَّ الَّذي جاء في القرآن والسُّنَّة إنَّما هو قرب النَّصر والتَّأييد، وإلى هذا أشار أبو العباس ابن تيميَّة الحفيد وحفيده بالتَّلمذة أبو الفرج ابن رجبٍ، وما جاء من ظواهر الآيات في إثبات قُرب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للخلق كافَّةً فإنَّما يُراد به الملائكة، ومنه قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق] يعني ملائكتنا أقرب إليه من حبل الوريد.

قال: (ولا يتمُّ توحيد الأسماء والصِّفات حتَّى يُؤمِن بكلِّ ما جاء به الكتاب والسُّنَّة من الأسماء والصِّفات والأفعال وأحكامِها، على وجهٍ يليق بعظمة الباري...) إلى آخر ما ذكَرَ؛ لأنَّ طريق علمنا بالأسماء والصِّفات الإلهيَّة هو الوحي؛ فما أخبر به الله في كتابه أو صحَّ عن رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خبره عن ربِّه اسمًا أو صفةً أو فعلًا وجب علينا الإيمان به، على الوجه الَّذي يليق بعظمة الله؛ بأن يعتقد العبد أنَّ الله (لا يماثله أحدٌ في ذاته) و(لا يماثله أحدٌ في صفاته).

ثمَّ قال: (ومن ظنَّ أنَّ في بعض العقليَّات ما يُوجِب تأويلَ بعض الصِّفات على غير معناها المعروف؛ فقد ضلَّ ضلالًا مبينًا)؛ لأنَّ العقل الصَّريح لا يخالف النَّقل الصَّحيح، فإذا جاء النَّقل بإثبات شيءٍ لله عَزَّوَجَلَّ من أسمائه وصفاته فإنَّ العقل المستقيم يقضي بثبوت هذا الكمال لله عَزَّوَجَلَّ.

ولهذا كانت **دعوة الأنبياء آتيةً بمَحارات العقول، لا بمُحالاتها**؛ أي تأتي بما يُحيِّر

العقولَ ويقطعها دون بلوغ كمال حقائقها؛ كتَحيُّر الإنسـان فيما لو أراد أن يطَّلع على صـفات الله، فإنَّه لا يَعقِل من الحقائق شـيئًا، وإنَّما يعقل المعاني الَّتي تعرفها العرب في لسانها، أمَّا حقائقها - الَّتي هي الكيفيَّات - فإنَّ العقول تَقصُـر عنها، لكن لا يأتي الأنبياء بمُحالات العقول؛ أي بما تمنع العقولُ المستقيمة القويمة كونَه خبرًا صادقًا عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثمَّ قال: (ولا يتمُّ توحيد الرُّبوبيَّة حتَّى يعتقد العبد أنَّ أفعالَ العباد مخلوقةٌ لله، وأنَّ مشيئتَهم تابعةٌ لمشيئة الله)؛ فمن جملة ما يندرج في توحيد الرُّبوبيَّة: اعتقادنا بأنَّ أفعالنا مخلوقةٌ؛ فالأفعال الَّتي تصدر منها هي مِن خلق الله عَزَّوَجَلَّ.

وقد جعل الله عَزَّوَجَلَّ لنا فيها مشيئةً واختيارًا، فمَن شاء أطاعه، ومَن شاء عصاه، وهذا مندرِجٌ في كمال توحيدنا بربوبيَّته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فلا يخرج شيءٌ من أفعالنا عن كونه ممَّا يَرجِع إلى تقدير الله عَزَّوَجَلَّ وأنَّه كتب علينا ذلك.

لكنَّ تقدير الله عَزَّوَجَلَّ هذا علينا لم يجعلنا بمنزلة الآلة الَّتي لا اختيارَ لها ولا مشيئةَ؛ بل جعل الله عَزَّوَجَلَّ لنا مشيئةً واختيارًا هو تابعٌ لمشيئة الله واختياره؛ قال تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[الإنسان:٣٠]؛ فلنا مشيئةٌ واختيارٌ نستقلُّ بها فيما نريد من أفعالنا طاعةً أو معصيةً، لكنَّ تلك المشيئة لا تخرج عن كونها تقديرًا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأنَّها مندرجةٌ في جملة توحيدنا إيَّاه بالرُّبوبيَّة.

ثمَّ قال: (ولا يتمُّ توحيد العبد حتَّى يُخلِص العبد لله تَعَالَىٰ في إرادته وأقواله وأفعاله، وحتَّى يدع الشِّرك الأكبر...) إلى آخر ما ذكر؛ فلا يتمُّ توحيد أحدنا في إفراد الله عَزَّوَجَلَّ بالعبادة والألوهيَّة حتَّى يكون على هذه الحال؛ بأن يُخلِص لله في إرادته وأقواله وأفعاله.

وتقدَّم أنَّ (**الإخلاص**) **شــرعًا** هو تصــفية القلب من إرادة غير الله؛ فيُخرِج العبد من قلبه كلَّ إرادةٍ سوى إرادة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قال: (وحتَّى يدع الشِّــرك الأكبر المنافي للتَّوحيد)، ثمَّ قال: (وكمالُ ذلك أن يدع الشِّرك الأصغر).

وتقدَّم أنَّ (الشِّرك) باعتبار قدره نوعان:

◈ **أحدهما**: الشِّرك الأكبر.

◈ **والآخر**: الشِّرك الأصغر.

والفرق بينهما:

- **أنَّ الشِّرك الأكبر** يَخرج به العبدُ من الإسلام.
- **وأمَّا الشِّرك الأصغر** فلا يَخرج العبد به من الإسلام.

وحدَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأوَّل بقوله: (وهو أن يَصــرف نوعًا من أنواع العبادة لغير الله تَعَالَىٰ)، [وأَجمع أن يُقال: **الشِّــرك الأكبر** هو جعل شــيءٍ من حقِّ الله لغيره ممَّا يتعلَّق بأصــل الإيمان].

فمثلًا: من أنواع العبادة لله: الدُّعاء؛ قال تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ﴾ [غافر:٦٠]، فعُلِم أنَّ أمره لنا يجعل هـذا عبادةً، وقال تَعَالَىٰ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر]؛ فعُلِم أنَّ الذَّبح هو عبادةٌ لله عَزَّوَجَلَّ؛ فمَن جعل شــيئًا من العبادات الَّتي هي لله قُربةً لغيره - فدعا غير الله، أو ذبح لغير الله، أو اســتغاث بغير الله -؛ فإنَّه يكون واقعًا في الشِّرك الأكبر.

وأمَّا الشِّــرك الأصــغر فحدَّه بقوله: (وهو كلُّ وسـيلةٍ قريبةٍ يُتوصَّـل بها إلى الشِّــرك

الأكبر)، [ومجموع كلام المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «القول السَّديد» وفي «سؤال وجواب في أهمِّ المهمَّات» يدلُّ على أنَّ **الشِّرك الأصغر عنده يُضبَط بشيئين اثنين**:

- **أوَّلهما**: ألَّا يبلغ رتبة العبادة.
- **وثانيهما**: أن يكون وسيلةً مفضِيةً إلى الشِّرك الأكبر.

فمتى وُجِد هذان الشَّيئان أو أحدهما كان ذلك عنده من جملة الشِّرك الأصغر.

ويُقال في حدِّ **الشِّرك الأصغر** بعبارةٍ أجمع وأمنع: هو جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره ممَّا يتعلَّق بكمال الإيمان؛ أي ممَّا يزول به كمالُه مع وجود جعل الحقِّ لغير الله].

فجعل رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا محلَّ كون الشَّيء شركًا أصغرَ إذا تعلَّق بالوسائل ولم يتعلَّق بالمقاصد؛ فلا يَتمحَّض فيه جعلُ العبادة لغير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإنَّما يكون فيه نوع وسيلةٍ؛ (كالحلِف بغير الله)، فهو نوع وسيلةٍ إلى تعظيم غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فإنَّ مَن يَدين بِدين الإسلام إن حلَف بغير الله فإنَّه لا يُنزِّل حلِفُه بغير الله منزلة الله في تعظيمه وتأليهه، لكنَّه يكون وسيلةً إلى ذلك، فإنْ حلَف على اعتقاد أنَّ هذا المحلوف به بمنزلة الله عَزَّوَجَلَّ في العظمة والجلال والتَّصرُّف والقدرة كان هذا شركًا أكبر، لكنَّ الأصل في الحالفين بغير الله ممَّن ينتسبون إلى الإسلام أنَّهم لا يريدون هذا المعنى؛ فيكونون واقعين في الشِّرك الأصغر لا في الشِّرك الأكبر.

[وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هاهنا: (ويسير الرِّياء)، تَبِع فيه جماعةً من أهل العلم - كأبي عبد الله ابن القيِّم في «مدارج السَّالكين» و«إغاثة اللَّهفان في مصائد الشَّيطان» - ممَّن يرون أنَّ يسير الرِّياء هو الشِّرك الأصغر، وأنَّ الرِّياء إذا استفحل كان شركًا أكبر، فيَضبِطون الأصغر منه بأنَّه يسيرٌ، وأمَّا المُستفحِل منه الغالب على النُّفوس فهو عندهم

شركٌ أكبر.

والَّذي تدلُّ عليه الأحاديث والآثار المنقولة في الشِّرك الأصغر أنَّ الرِّياء كلَّه شركٌ، لا فرق بين يسيره وكثيره، وإنَّما الفرق بين غلبته على العبد وقلَّته في حقِّه، فإذا كان الرِّياء في أفعاله يسيرًا فهذا من أهل الإسلام، وأمَّا إذا كان الرِّياء في أعماله كثيرًا فهذا من أهل النِّفاق، كما يدلُّ على ذلك ظواهر القرآن الكريم].

ثمَّ قال بعد ذلك: (والنَّاس في التَّوحيد على درجاتٍ متفاوتةٍ؛ بحسب ما قاموا به من معرفة الله، والقيام بعبوديَّته)؛ فالمرء يتقلَّب قَدْرُ ما في قلبه من التَّوحيد في اليوم واللَّيلة، فتارةً يقوى انجذاب روحه إلى الله وتوكُّله عليه وتعلُّقه به؛ فيكون قلبه دائرًا مع تعظيم الله وإجلاله ومحبَّته والخضوع له، وتارةً يَغفل فيَنقص حظُّه من الوثوق بالله والتَّفويض إليه، فالواحد من المنتسبِين إلى التَّوحيد يَنقُص توحيده ويزيد بحسب ما يُوجَد في قلبه من كمال الإقبال على الله عَزَّوَجَلَّ.

[ولأجل هذا الأصل - وهو أنَّ النَّاس في التَّوحيد على درجاتٍ متفاوتةٍ -؛ فإنَّ القائم بتحقيق توحيده لا يزال ملتفِتًا إليه معتنيًا به، مستزيدًا في استبانة مسائله، وتصوُّر حقائقه، وفَهمِ مَداركه، والاطِّلاع على تصرُّف الشَّرع في أحوال القلوب زيادةً لهذا التَّوحيد ونقصًا له، وإذا أهمل العبد تطلُّعه وتَشوُّفه إلى تعلُّم التَّوحيد جرَّه ذلك إلى نقص حاله فيه، وربَّما استهان بهذا الشَّأن، فانخلع من الملَّة والدِّين بالكلِّيَّة].

وكما يكون في المرء بالنَّظر إلى نفسه، يكون في آحاد المنتسبِين إلى التَّوحيد، فيَتباينون في حظوظ ما لهم من توحيد الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، ومدار الأمر - كما قال -: (بحسب ما قاموا به من معرفة الله، والقيام بعبوديَّته)؛ فمن كَمُلت معرفتُه بالله، وتمَّت

عبوديَّتُه لله؛ عَظُم حظُّه من التَّوحيد، ومَن ضَعُفت معرفتُه بالله، وقَصَّر في عبوديَّته لله؛ قَلَّ حظُّه من توحيد الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

ثمَّ قال: (فأكملُهم في هذا الباب مَن عرف مِن تفاصيل أسماء الله وصفاته وأفعاله وآلائه ومعانيها الثَّابتة في الكتاب والسُّنَّة، وفَهِمها فهمًا صحيحًا)، قال: (فامتلأ قلبُه من معرفة الله، وتعظيمه، وإجلاله، ومحبَّته، والإنابة إليه، وانجذاب جميع دواعي قلبه إلى الله تَعَالَى، متوجِّهًا إليه وحده لا شريك له، ووقعت جميع حركاته وسكناته في كمال الإيمان والإخلاص التَّامِّ الَّذي لا يَشوبه شيءٌ من الأغراض الفاسدة؛ فاطمأنَّ إلى الله معرفةً وإنابةً، وفعلًا وتركًا، وتكميلًا لنفسه وتكميلًا لغيره بالدَّعوة إلى هذا الأصل العظيم)؛ فامتلاء القلب بهذه المعاني يُبلِّغ العبد مرتبة الكمال في عبوديَّة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى وبلوغَ الغاية في توحيده.

فإذا وَقرتْ معرفة الله في قلب العبد، وكَمُل تفويضُه أمرَه إلى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، فلم تكن له استعانةٌ إلَّا بالله، ولا استغاثةٌ إلَّا بالله، ولا توكُّلٌ إلَّا على الله، ولا دعاءٌ إلَّا لله، ولا محبَّةٌ إلَّا لله وفي الله = إذا ارتَسم قلبُه هذه المعاني صار في الحال الَّتي ذكرها في قوله: (فأكملُهم في هذا الباب مَن عرف مِن تفاصيل أسماء الله وصفاته وأفعاله...) إلى آخر ما ذكر.

وإذا عقلتَ هذا المعنى، عرفتَ أنَّ ما يُكرَّر علينا من آيات القرآن المتعلِّقة بتوحيده أو من مجالس تعليم التَّوحيد لا يزال أحدُنا محتاجًا إليها حتَّى يموت؛ لأنَّه يَتذكَّر فيها تقرير هذا المعنى في قلبه، وأنَّ الغاية الَّتي خلقه الله عَزَّوَجَلَّ لها هي توحيده سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

[ومن هاهنا لا يزال العبد محتاجًا إلى النَّظر في توحيد الله عَزَّوَجَلَّ، وقد ذكر شيخ

الإسلام محمَّد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من الأدلَّة على ذلك في بعض رسائله الشَّخصيَّة: أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قال لرسوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سورة محمَّدٍ - وهي سورة مدنيَّةٌ -: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [محمَّد:١٩]، قال: فالنَّبيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد جهاده الَّذي جاهده في بيان التَّوحيد في مكَّةَ، أُنزِل عليه الأمر بتعلُّم التَّوحيد في المدينة، وفي هذا لفتٌ للأنظار إلى العناية بتوحيد الله عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا قول بعض النَّاس: (التَّوحيد فهمناه!) فهي شبهةٌ قديمةٌ، ذكرها إمام الدَّعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في «كشف الشُّبهات» وقال عنها: «مِن أكبر الجهل ومكايد الشَّيطان»؛ فمن قال هذه المقالة فهو جاهلٌ، فالعبد لا يزال مُحتاجًا إلى الوقوف على أفراد التَّوحيد، فنحن في كلِّ صلاةٍ نقول: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٥﴾ [الفاتحة]، لأنَّ العبد لا يزال مفتقِرًا إلى هداية الله عَزَّوَجَلَّ له في كلِّ دقيقٍ وجليلٍ، وكذلك هو مفتقرٌ إلى تعلُّم التَّوحيد، وإلى النَّظر في مسائله؛ حتَّى يثبت له توحيده ولا يَلحقه نقصٌ. وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مكايد الشَّيطان» يعني من الشَّرائك الَّتي يضعها الشَّيطان ويَستجِرُّ بها النَّاس لكي ينصرفوا عن توحيد ربِّهم عَزَّوَجَلَّ فلا يَلتفتوا إلى تعلُّمه، فيُوجِب هذا لهم الجهل بأحكامه، ويقعون في مخالفته، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ مخبرًا عن حال النَّاس: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ ١٠٦﴾ [يوسف].

وأحقُّ النَّاس بالقيام بتعلُّم التَّوحيد وبذل النَّفس والنَّفيس فيه، هم طلَّاب العلم، وإذا رأيت طالب العلم يَستقلُّ مسائل التَّوحيد، ويرى أنَّها مسائلُ مفهومةٌ بيِّنةٌ مستغنًى عن تعلُّمها؛ فاعلم أنَّه يوشِك أن يُخذَل، فإنَّ كمال التَّوحيد أن تُعظِّمه.

ولهذا مَن طالع التَّراجم، ورأى المنقول عن بعض أهل العلم في تعظيم توحيد الله

عز وجل؛ ربَّما عجِب من ذلك، ولا غرابة في ذلك لِمن ميَّز رُتب التَّوحيد، فهو يعرف لكلِّ لفظٍ دلالته.

ومِن هذا أنَّ بعض علماء هذه البلاد زاره مَلِكها في زمنٍ من الأزمان، فنصحه العالم ووعظه، فلمَّا قام الملك من عنده قال: (نسأل الله أن يعاملنا بعدله)، فقال الموحِّد لربِّه العارف بقدره: (قل: نسأل الله أن يُعاملنا بفضله، فإنَّه لو عاملنا بعدله هلَكنا)، فتأمَّل هذه الدَّقيقة اللَّطيفة الَّتي لا ينتبه إليها إلَّا آحاد الرَّاسخين في توحيد الله عَزَّوَجَلَّ].

وقد يغفل أحدنا إذا عافَس الدُّنيا وخالَطها وصار بين تَقلُّبات أحوالها، فربَّما ذَبُلت زهرة التَّوحيد في قلبه؛ فممَّا يقوي نَبتة التَّوحيد في قلبه ويُبرِز ثمارها: دوام تكرار معاني التَّوحيد.

وكلُّ واحدٍ منَّا يقرأ في كلِّ صلاةٍ أعظمَ سورةٍ في توحيد الله عَزَّوَجَلَّ، وهي سورة الفاتحة، فكلَّما نظر في معانيها التَّوحيديَّة تجلَّى له في كلِّ قراءةٍ يقرأُها مِن وُثوق التَّوحيد في قلبه ما يَفقدُه في مقامٍ آخر.

ولذلك ختم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه بدعاءٍ لطيفٍ مناسبٍ للمقام؛ فقال: (فنسأل الله من فضله وكرمه أن يتفضَّل علينا بذلك)؛ لأنَّ الحال الَّتي ذكرها أدَّت به إلى شهود هذا المعنى، وأنَّه قد يخفى أحيانًا في قلوبنا.

ولذلك فإنَّ ممَّا يُبقيه قويًّا في نفوسنا: دوام دعاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به؛ فينبغي أن يديم الإنسان دعاء ربِّه عَزَّوَجَلَّ أن يُحييه على التَّوحيد وأن يميته على التَّوحيد، وأن يَحرِص على أن يضيء في قلبه نورَ التَّوحيد بين الفَينة والفَينة بما يُجدِّد له توحيدَه.

وعند الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي أنَّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قال: «**إِنَّ الإِيمَانَ لَيَخْلَقُ فِي جَوْفِ أَحَدِكُمْ كَمَا يَخْلَقُ الثَّوْبُ الخَلَقُ، فَاسْأَلُوا اللهَ أَنْ يُجَدِّدَ الإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ**».

فعلى العبدِ تجديد الاعتقاد الجازم بـ (لا إله إلَّا الله)؛ بأن يعلم أنَّ حقيقة صلته بالله هو اعتقاده أنَّه لا إله إلَّا الله؛ فإذا وقر معنى كونه معتقدًا أنَّ المعبود الحقَّ هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يَر أحدًا من الخلق شيئًا، فالمُوحِّد إنَّما يلاحظ بعين بصره وبصيرته اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فيَعلم أنَّ رزقه من الله، وحياته من الله، وقوَّته من الله، وصحَّته من الله، وذرِّيته من الله؛ فليس ينظر إلى الخلق بشيءٍ؛ لأنَّه يعلم أنَّ هؤلاء مهما بلغت أحوالهم فإنَّهم أسبابٌ إن شاء الله أمضاها، وإن لم يشأ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يُمضها.

فنسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يملأ قلوبنا جميعًا بتوحيده، وأن يحيينا على التَّوحيد، وأن يميتنا على التَّوحيد.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

ٱلْأَصْلُ ٱلثَّانِي:
ٱلْإِيمَانُ بِنُبُوَّةِ جَمِيعِ ٱلْأَنْبِيَاءِ عُمُومًا وَنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ خُصُوصًا

وهذا الأصل مَبناه على أن يعتقد ويُؤمِن بأنَّ جميع الأنبياء قد اختصَّهم الله بوحيه وإرساله، وجعلَهم وسائطَ بينه وبين خلقه في تبليغ شرعه ودينه.

وأنَّ الله أيَّدهم بالبراهين الدَّالَّة على صدقهم وصحَّة ما جاءوا به، وأنَّهم أكملُ الخلق علمًا وعملًا وأصدقُهم وأَبَرُّهم وأكملُهم أخلاقًا وأعمالًا.

وأنَّ الله خصَّهم بخصائصَ وفضائلَ لا يَلحقهم فيها أحدٌ، وأنَّ الله برَّأهم من كلِّ خُلقٍ رذيلٍ.

وأنَّهم معصومون فيما يُبلِّغون عن الله تَعَالَى، وأنَّه لا يَستقرُّ في خبرهم وتبليغهم إلَّا الحقُّ والصَّواب.

وأنَّه يجب الإيمان بهم، وبكلِّ ما أُوتوه من الله، ومحبَّتُهم وتعظيمُهم.

وأنَّ هذه الأمور ثابتةٌ لنبيِّنا محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أكمل الوجوه.

وأنَّه يجب معرفة جميع ما جاء به من الشَّرع جملةً وتفصيلًا، والإيمان بذلك، والتزام طاعته بكلِّ شيءٍ؛ بتصديق خبره، وامتثال أمره، واجتناب نهيه.

ومِن ذلك أنَّه خاتم النَّبيِّين، قد نَسخت شريعتُه جميع الشَّرائع، وأنَّ نبوَّته وشريعته باقيةٌ إلى قيام السَّاعة؛ فلا نبيَّ بعده، ولا شريعةَ غيرُ شريعته في أصول الدِّين وفروعه.

ويَدخل في الإيمان بالرُّسل الإيمانُ بالكتب؛ فالإيمان بمحمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقتضي الإيمان بكلِّ ما جاء به من الكتاب والسُّـنَّة؛ ألفاظِها ومعانيها؛ فلا يتمُّ الإيمان به إلَّا بذلك.

وكلُّ مَن كان أعظم علمًا بذلك، وتصديقًا واعترافًا وعملًا؛ كان أكمل إيمانًا.

والإيمان بالملائكة والقدر داخلٌ في هذا الأصل العظيم.

ومِن تمام الإيمان به أن يعلمَ أنَّ ما جاء به حقٌّ، لا يمكن أن يقوم دليلٌ عقليٌّ أو حسِّيٌّ على خلافه، كما لا يقوم دليلٌ نقليٌّ على خلافه، فالأمور العقليَّة أو الحسِّيَّة النَّافعة تَجِد دلالة الكتاب والسُّـنَّة مُثبِتةً لها، حاثَّةً على تعلُّمها وعملها، وغير النَّافع من المذكورات ليس فيها ما يَنفي وجودها، وإن كان الدَّليل الشَّرعيُّ يَنهى ويذمُّ الأمور الضَّارَّة منها.

قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُٱللَّهُتَعَالَىٰ (**الأصل الثَّاني**) من الأصول الخمسة المذكورة في هذا المختصَر؛ وهو (الإيمان بنبوَّة جميع الأنبياء عمومًا، ونبوَّة مُحمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خصوصًا).

ثمَّ شرع يفسِّر المراد بهذا الأصل؛ فقال: (وهذا الأصل مَبناه على أن يعتقد ويُؤمِن بأنَّ جميع الأنبياء قد اختصَّهم الله بوحيه وإرساله، وجعلَهم وسائطَ بينه وبين خلقه في تبليغ شرعه ودينه)؛ فالنُّبوَّة ثبتت لهم بوحيٍ من الله عَزَّوَجَلَّ، والمراد من تلك النُّبوَّة:

جعلُ أولئك وسائطَ بين الله وبين خلقه؛ وهذه الواسطة متعلَّقها شيءٌ واحدٌ، وهو التَّبليغ؛ فهم يُبلِّغون عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أمرَه الشَّرعيَّ ودينه؛ [ذكر ذلك أبو العبَّاس ابن تيميَّة الحفيد «الواسطة بين الحقِّ والخلق»، وهذه الواسطة ثابتةٌ بالقرآن والسُّنَّة والإجماع، فمن أنكرها فهو كافرٌ].

ثمَّ ذكر أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أبرز صدق أولئك الأنبياء بما أيَّدهم به؛ فقال: (وأنَّ الله أيَّدهم بالبراهين الدَّالَّة على صدقهم وصحَّة ما جاءوا به) أي جَعل لهم من الأعلام الدَّالَّة على نبوَّتهم ما يَتميَّز به صدقُهم، وأنَّهم لا يقولون على الله إلَّا الحقَّ.

قال: (وأنَّهم أكملُ الخَلق علمًا وعملًا وأصدقُهم وأَبَرُّهم وأكملهم أخلاقًا وأعمالًا)؛ فجعل الله عَزَّوَجَلَّ لهم من كمالات الأحوال ما ليس لغيرهم.

ثمَّ قال: (وأنَّ الله خصَّهم بخصائصَ وفضائلَ لا يَلحقهم فيها أحدٌ، وأنَّ الله برَّأهم من كلِّ خُلقٍ رذيلٍ)؛ فلهم من كمالات الحال - كما تقدَّم - ومن الخَصائص والفضائل ما لا يشاركهم فيها أحدٌ، وهم مُبرَّأون من كلِّ خلقٍ رذيلٍ مُنزَّهون عنه.

ثمَّ قال: (وأنَّهم معصومون فيما يُبلِّغون عن الله تَعَالَىٰ) أي محفوظون في البلاغ عن الله عَزَّوَجَلَّ؛ فلا يكون في بلاغهم عنه ما ليس حقًّا، فكلُّ ما يُبلِّغه نبيٌّ عن الله عَزَّوَجَلَّ فهو حقٌّ أمرَه الله عَزَّوَجَلَّ بتبليغه.

[ولفظ (العصمة) ليس في كلام الله ولا في كلام رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على إرادة هذا المعنى؛ بيَّنه أبو العبَّاس ابن تيميَّةَ الحفيد في كتاب «النُّبوَّات»، وإنَّما في كتاب الله وسنَّة النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدِّلالة على هذه الحقيقة باسم (الصِّدق)، ولهذا يُقال في وصف النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الصادق المصدوق) كما قال ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث

التَّخليق المشـــهور المرويِّ في «الصَّـــحيحين»، **فـالأَولى** في العبـارة أن يُقـال: (وأنَّهم صادقون مصدوقون فيما يُبلِّغون عن الله تَعَالَىٰ].

قال: (وأنَّه لا يَستقرُّ في خبرهم وتبليغهم إلَّا الحقُّ والصَّواب).

ثمَّ قال: (وأنَّه يجب الإيمان بهم، وبكلِّ ما أُوتوه من الله، ومحبَّتُهم وتعظيمُهم)؛ فالواجب على العبد في الأنبياء أن يؤمن بأنَّ الله بعث إلينا أنبياءَه، وأنَّ ما جاءوا به من الله عَزَّوَجَلَّ هو حقٌّ وصدقٌ، وأنَّه يجب علينا أن نحبَّهم ونعظِّمهم.

ثمَّ قال: (وأنَّ هذه الأمور ثابتةٌ لنبيِّنا محمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على أكمل الوجوه)؛ لأنَّه هو النَّبيُّ الَّذي أُرسِـل إلينا من أنبياء الله ورسـله؛ فشـهود هذه المعاني في حقِّه بالنِّسـبة لنا أولى من غيره؛ فنحن أُرسِـــل إلينا هذا الرَّســـول، وأُمِرنا أن نؤمن به، وأن نحبَّه، وأن نعظِّمه، فما له صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على أمَّته من الحقِّ فوق ما عليهم بالنِّسبة لغيره من الأنبياء؛ لاختصاصهم به.

قال: (وأنَّه يجب معرفة جميع ما جاء به من الشَّرع جملةً وتفصيلًا، والإيمان بذلك، والتزام طاعته بكلِّ شيءٍ؛ بتصديق خبره، وامتثال أمره، واجتناب نهيه)؛ لأنَّ المذكور هو ممَّا يندرج في جملة التَّصديق بنبوَّته.

فإذا صـــدَّقنا بكونه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نبيًّا رســـولًا بعثه الله عَزَّوَجَلَّ إلينا، وَجب علينا أن نعرف جميع ما جاء به صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الشَّـرع جملةً وتفصـيلًا، وأن نؤمن بذلك، وأن نلتزم طاعته، وأن نصدِّق خبره، ونمتثل أمره، ونجتنب نهيه.

والمعرفة الَّتي تتعلَّق بالخلق ممَّا جاء به النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ **نوعان:**

- **أحدهما: المعرفة الإجماليَّة**؛ وهي معرفة أصـــول ما جاء به النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

ممَّا لا يصحُّ إسلام العبد إلَّا به.

- **والآخر**: المعرفة التَّفصيليَّة؛ وهي معرفة تفاصيل ما جاء به النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فالمعرفة الأولى تتعلَّق بالخلق جميعًا، والمعرفة الثَّانية تتعلَّق بمن قام فيه سببٌ يقتضيها؛ كالحكم، والقضاء، والعلم، والإفتاء، والتَّدريس؛ فمن يكون قد قام به شيءٌ من هذه الأسباب فالَّذي يجب عليه من معرفة تفصيل ما جاء به النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو فوق ما يكون على عموم الخلق.

فعموم الخلق يكفيهم معرفة أصول ما جاء به النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ مِن توحيد الله، وعبادته، وأركان الإسلام الكلِّيَّة، وغير ذلك من جوامع الدِّين، وأمَّا أفرادٌ من الخلق فتكون عليهم تلك المعرفة على وجه التَّفصيل واجبةً؛ فالقاضي لا يجوز له أن يقضي وهو لا يعلم ما جاء به النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أحكام القضاء، وكذا المفتي، أو الحاكم، أو المعلِّم، أو غيرهم ممَّن يُبيِّن شيئًا ممَّا جاء به الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّه يَتعلَّق بذمَّته وجوب معرفة ما تعلَّق بها تفصيلًا لا إجمالًا.

[ثمَّ ذكر المصنِّف أنَّ ممَّا يندرج في هذا الإيمانُ (أنَّ محمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (خاتم النَّبيِّين)، و(خاتم) **فيها ضبطان اثنان**:

- **أحدهما**: على زِنة فاعل، يعني الَّذي خُتِم النَّبيُّون به، فكان هو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخرَهم.

- **والآخر**: على اسم الآلة المعروف، كأنَّه كالطَّابع عليهم عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فبه خُتِموا].

ثمَّ قال: (ويدخل في الإيمان بالرُّسل الإيمانُ بالكتب)؛ لأنَّ الكتب هي كلام الله

الَّذي أنزله على رسله؛ فلا يُنزَل كتابٌ على غير نبيٍّ، فصار الإيمان بالكتب تابعًا للإيمان بالأنبياء والرُّسل؛ كما قال المصنِّف: (فالإيمان بمحمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقتضي الإيمان بكلِّ ما جاء به من الكتاب والسُّنَّة؛ ألفاظِها ومعانيها؛ فلا يتمُّ الإيمان به إلَّا بذلك)؛ لأنَّ كلَّ ما يَرجع إلى الكتاب والسُّنَّة هو وحيٌ من الله عَزَّوَجَلَّ، فيجب علينا أن نؤمن بالوحي الَّذي أخبر عنه النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إمَّا تبليغًا لكلام الله عَزَّوَجَلَّ، أو بيانًا منه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كلامه.

قال: (وكلُّ مَن كان أعظم علمًا بذلك، وتصديقًا واعترافًا وعملًا؛ كان أكمل إيمانًا)؛ فمَن عَظُمت معرفتُه بما جاء به النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمُل إيمانه.

ولهذا جُعِل للعلم من الفضل ما ليس لغيره؛ ففضيلة العلم تَرجِع إلى كونه يُطلِع العبد على ما جاء به النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا كَمُلت معرفته به مع عمله، صار قائمًا بعد النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقامه في هذه الأمَّة؛ كما صحَّ عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ**»؛ فهم صاروا بمنزلة الوارث للأنبياء لأنَّهم اجتهدوا في معرفة ما جاء به النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فصار لهم من المقام الحميد في المسلمين ما ليس لغيرهم.

ثمَّ قال: (والإيمان بالملائكة ... داخلٌ في هذا الأصل العظيم) أي داخلٌ في التَّصديق بالأنبياء؛ لأنَّ الملائكة هم رسلُ الله إلى أولئك الأنبياء، ورأسهم جبريلُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ثمَّ سائر الملائكة تبعٌ له.

فالمصدِّق بالملَك الَّذي يَنزل على الأنبياء يتبع تصديقه هذا: تصديقُه بأنَّ لله عَزَّوَجَلَّ خلقًا من خلقه هم الملائكةُ؛ جعل الله عَزَّوَجَلَّ لهم أحوالًا وأحكامًا.

قال: (والإيمان ... بالقدر داخلٌ في هذا الأصل العظيم)؛ فيندرج في الإيمان بالأنبياء

والرُّسـل: الإيمانُ بالقدر؛ لأنَّهم يُخبِرون عن أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الكونيِّ القدريِّ؛ فإنَّ خبر الأنبياء عن الله تارةً يرجع إلى الكون والقدر والقضـاء، وتارةً يرجع إلى الشَّـرع والدِّين والأمر الشَّرعيِّ.

ثمَّ قال: (ومِن تمام الإيمان به أن يعلمَ أنَّ ما جاء به حقٌّ)؛ فكلُّ ما جاء به النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقٌّ، (لا يمكن أن يقوم دليلٌ عقليٌّ أو حسِّـيٌّ على خلافه، كما لا يقوم دليلٌ نقليٌّ على خلافه، فالأمور العقليَّة أو الحسِّـيَّة النَّافعة تَجِد دِلالة[1] الكتاب والسُّـنَّة مُثبِتةً لها، حاثَّةً على تعلُّمها وعملها، وغير النَّافع من المذكورات ليس فيها ما يَنفي وجودها، وإن كان الدَّليل الشَّرعيُّ يَنهى ويذمُّ الأمور الضَّارَّة منها).

فكلُّ شـيءٍ هو من جملة الحقِّ النَّافع للنَّاس في مصـالح دينهم ودنياهم، فإنَّ أصـلَه يُوجَد في دلائل القرآن والسُّـنَّة؛ إمَّا إجمالًا أو تفصيلًا، ولا يمكن أن يُوجَد شيءٌ هو من جملة الحقِّ لا يكون راجعًا إلى الشَّرع.

لكنَّ النَّاس يَتباينون في معرفة الحقِّ الَّذي جاء به النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على قَدر ما لهم من العلم الَّذي يُطلِعهم على ذلك.

ولا يمكن أن يقوم دليلٌ حسِّيٌّ أو عقليٌّ على أنَّ شيئًا ممَّا جاء به النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس حقًّا؛ فليس شـيءٌ جاء به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَّا وهو حقٌّ؛ لأنَّ الَّذي جاء به مبناه الوحيُ، والوحي محفوظٌ لا يَدخله الخطأ.

فمهما خُيِّل للمرء أنَّ شـيئًا ممَّا جاء به النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يكون موافقًا للحقِّ،

---

(١) [(دِلالة) مثلَّثة الدَّال؛ فيجوز فيها الكسر، والفتح، والضَّمُّ، والكسر أفصحها].

فمن المجزوم به عند المؤمنين أنَّ قوله باطلٌ خطأٌ.

وقد مضى في بُرهةٍ من الزَّمن المتقدِّم أنَّ بعض النَّاس تكلَّموا في حديث الذُّبابة؛ وهو قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَالأُخْرَى شِفَاءً**»، ثمَّ بعد خمس عشرة سنة ظهرت بعض الدِّراسات الطِّبِّيَّة الَّتي تصدِّق هذا الحديث.

فأولئك المُتشكِّكون لا عبرةَ بشكِّهم، كما أنَّ أولئك المُصدِرين تلك الدِّراسات نحن لسنا بحاجةٍ إليها؛ فإنَّ المؤمنين يؤمنون بأنَّ كلَّ ما جاء به النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو حقٌّ على حقيقته، وصدقٌ لا يدخله كذبٌ.

فالواجب على العبد أن يُوطِّن نفسه على الاستسلام بما جاء به النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ربِّه؛ ولا تثبُت قدم الإسلام إلَّا على ظهر التَّسليم والاستسلام، وما سُمِّي الدِّين إسلامًا إلَّا لِما فيه من الاستسلام.

وفي حديث رافع بن خَديجٍ: «نهانا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أمرٍ كان لنا نافعًا [1]، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا»؛ فمهما بدا لنا أنَّ هذا الشَّيء نافعٌ ومُنِعنا منه؛ فإنَّ طواعية الله ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنفع للخلق.

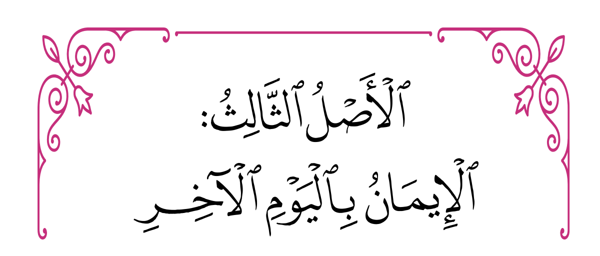
وعلى قدر ما يكون في قلوب النَّاس - أفرادًا وجماعاتٍ - من التَّسليم والاتِّباع لأمر الله وأمر رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ تستقيمُ لهم أحوالهم، وعلى قدر ما يكون في قلوبهم من المُنازَعة؛ تتخلَّف عنهم أحوال الكمالات.



(١) وهو مُخابَرة الأراضي: المساقاة والمزَارعة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

ويدخل في الإيمان بما جاء به الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ بل وسائر الرُّسل [(١)]:



فكلُّ ما جاء به الكتاب والسُّنَّة ممَّا يكون بعد الموت فإنَّه من الإيمان باليوم الآخر؛ كأحوال البرزخ، وأحوال يوم القيامة وما فيها من الحساب، والثَّواب والعقاب، والشَّفاعة، والميزان، والصُّحفِ المأخوذة باليمين والشِّمال، والصِّراط، وأحوال الجنَّة والنَّار وأحوال أهلها، وأنواع ما أعدَّ الله فيها لأهلها إجمالًا وتفصيلًا، فكلُّ ذلك داخلٌ في الإيمان باليوم الآخر.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ (**الأصل الثَّالث**) من أصول كتابه؛ وهو (الإيمان باليوم الآخر).

ثمَّ أشار إلى ضبطه بقوله: (فكلُّ ما جاء به الكتاب والسُّنَّة ممَّا يكون بعد الموت فإنَّه

---

(١) [هذا التَّركيب غير فصيحٍ؛ بل يقتصر على أحد الحرفين؛ كأن يقول: (بما جاء به الرَّسول؛ بل سائر الرُّسل)، أو يقول: (بما جاء به الرَّسول وسائر الرُّسل)].

من الإيمان باليوم الآخر)، [وهو الحدُّ الَّذي نصَّ عليه أبو العبَّاس ابن تيميَّةَ في «العقيدة الواسطيَّة»، ووصفه المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرحها» بأنَّه ضابطٌ جامعٌ، وهو أحسن ما قيل في بيان حدِّ ما يدخل تحت الإيمان باليوم الآخر].

فاليوم الآخِر: اسمٌ لكلِّ ما يكون بعد الموت.

ومنه ما يكون مختصًّا بأحدٍ؛ كسؤاله في قبره؛ فيُسأَل كل واحدٍ في قبره.

ومنه ما يَشترِك فيه الخلق؛ كبَعثهم من قبورهم، ثمَّ محاسبتهم وجزائهم.

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنواعًا مختلفةً ممَّا يرجع إليه؛ قال: (كأحوال البرزخ، وأحوال يوم القيامة وما فيها من الحساب، والثَّواب والعقاب...)، إلى أن قال: (فكلُّ ذلك داخلٌ في الإيمان باليوم الآخر)؛ لاندراجه فيما يكون بعد الموت.

وطريق العلم بتفاصيل اليوم الآخر مقصورٌ على خبر الله وخبر رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّه غيبٌ محجوبٌ عنَّا؛ فلا وصول إلى العلم بذلك الغيب إلَّا بطريق الوحي الصَّادق.

فما أخبر الله عنه في كتابه أو أخبر عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سنَّته من تفاصيل اليوم الآخر؛ وجب علينا أن نؤمن به، وما لم يَرِد في الكتاب ولا في السُّنَّة فلا يتعلَّق بنا إيمانٌ به؛ بل يُرَدُّ على قائله كائنًا من كان؛ لأنَّ عِلم اليوم الآخر غيبٌ لا يُطَّلع عليه إلَّا بوحيٍ صادقٍ ممَّا جاء في كلام الله أو في كلام رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

الأَصْلُ الرَّابِعُ:
مَسْأَلَةُ الإِيمَانِ

فأهل السُّـنَّة يعتقدون ما جاء به الكتاب والسُّـنَّة؛ مِن أنَّ الإيمان هو تصـديق القلب المتضـمِّن لأعمال الجوارح، فيقولون: الإيمان اعتقاداتُ القلوب وأعمالها، وأعمال الجوارح، وأقوال اللِّسان؛ وأنَّها كلَّها من الإيمان.

وأنَّ مَن أكملَها ظاهرًا وباطنًا فقد أكمل الإيمان، ومَن انتَقص شـيئًا منها فقد انتَقص من إيمانه.

وهذه الأمور بضـعٌ وسـبعون شـعبةً؛ أعلاها: قول: لا إله إلَّا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطَّريق، والحياء شعبةٌ من الإيمان.

ويُرتِّبون على هذا الأصـل أنَّ النَّاس في الإيمان درجاتٌ: مُقرَّبون، وأصـحاب يمينٍ، وظالمون لأنفسهم، بحسب مقاماتهم من الدِّين والإيمان.

وأنَّه يزيد ويَنقص؛ فمَن فعل محرَّمًا، أو ترك واجبًا؛ نَقص إيمانُه الواجب، ما لم يَتُب إلى الله.

ويرتِّبون على هذا الأصل أنَّ النَّاس ثلاثة أقسامٍ:

- منهم مَن قام بحقوق الإيمان كلِّها؛ فهو المؤمن حقًّا.
- ومنهم مَن تركها كلَّها؛ فهذا كافرٌ بالله تَعَالَى.

- ومنهم من فيه إيمانٌ وكفرٌ، أو إيمانٌ ونفاقٌ، أو خيرٌ وشرٌّ، ففيه من ولاية الله واستحقاقه لكرامته بحسب ما معه من الإيمان، وفيه من عداوة الله واستحقاقه لعقوبة الله بحسب ما ضيَّعه من الإيمان.

ويُرتِّبون على هذا الأصل العظيم أنَّ كبائر الذُّنوب وصغائرَها الَّتي لا تصل بصاحبها إلى الكفر تُنقِص إيمانَ العبد، مِن غير أن تُخرِجه من دائرة الإسلام، ولا يَخلُد في نار جهنَّمَ.

ولا يُطلِقون عليه الكفرَ، كما تقول الخوارج، أو ينفون عنه الإيمان، كما تقوله المعتزلة؛ بل يقولون: هو مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته؛ فمعه مُطلَق الإيمان، وأمَّا الإيمان المُطلَق فيُنفَى عنه.

وبهذه الأصول يَحصل الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسُّنَّة.

ويَترتَّب على هذا الأصل أنَّ الإسلام يَجُبُّ ما قبله، وأنَّ التَّوبة تَجُبُّ ما قبلها، وأنَّ من ارتدَّ ومات على ذلك فقد حَبط عمله، ومن تاب تاب الله عليه.

ويرتِّبون - أيضًا - على هذا الأصل صحَّةَ الاستثناء في الإيمان؛ فيصحُّ أن يقول: أنا مؤمنٌ إن شاء الله؛ لأنَّه يرجو من الله تَعَالَىٰ تكميلَ إيمانه؛ فيستثني لذلك، ويرجو الثَّبات على ذلك إلى الممات، فيستثني من غير شكٍّ منه بحصول أصل الإيمان.

ويُرتِّبون - أيضًا - على هذا الأصل أنَّ الحبَّ والبغض أصلُه ومِقداره تابعٌ للإيمان؛ وجودًا وعدمًا، وتكميلًا ونقصًا، ثمَّ يَتبع ذلك الولاية والعداوة؛ ولهذا من الإيمانِ الحبُّ في الله، والبغض لله، والولاية لله، والعداوة لله.

ويترتَّب على الإيمان أنَّه يحبُّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه، ولا يتمُّ الإيمان إلَّا به.

ويَترتَّب على ذلك - أيضًا - محبَّة اجتماع المؤمنين، والحثُّ على التَّآلف والتَّحابب وعدم التَّقاطع.

ويَبْرأ أهل السُّنَّة والجماعة من التَّعصُّبات والتَّفرُّق والتَّباغض، ويرون أنَّ هذه القاعدة من أهمِّ قواعد الإيمان.

ولا يَرون الاختلاف في المسائل الَّتي لا تصل إلى كفر أو بدعةٍ موجبةٍ للتَّفرُّق.

ويَترتَّب على الإيمان محبَّةُ أصحاب النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحسَب مراتبهم وعملهم، وأنَّ لهم من الفضل والسَّوابق والمَناقب ما فُضِّلوا به على سائر الأمَّة.

ويَدينون بمحبَّتهم ونشر فضائلهم، ويُمسِكون عمَّا شَجَر بينهم، وأنَّهم أَولى الأمَّة بكلِّ خَصلةٍ حميدةٍ، وأسبقهم إلى كلِّ خيرٍ، وأبعدهم عن كلِّ شرٍّ.

ويعتقدون أنَّ الأمَّة لا تستغني عن إمامٍ يقيم لها دينها ودنياها، ويدفع عنها عادية المعتَدين.

ولا تتمُّ إمامته إلَّا بطاعته في غير معصية الله تَعَالَى.

ويَرون أنَّه لا يتمُّ الإيمان إلَّا بالأمر بالمعروف، والنَّهيِ عن المنكر باليد، وإلَّا باللِّسان، وإلَّا فبالقلب؛ على حسب مراتبه الشَّرعيَّة وطُرقه المرعيَّة.

وبالجملة فيَرون القيام بكلِّ الأصول الشَّرعيَّة على الوجه الشَّرعيِّ مِن تمام الإيمان والدِّين.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ (**الأصل الرَّابع**) من الأصول الخمسة الكبار في عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة؛ وهو (مسألة الإيمان).

فقال: (فأهل السُّنَّة يعتقدون ما جاء به الكتاب والسُّنَّة) أي في هذه المسألة؛ (مِن أنَّ الإيمان هو تصديق القلب المتضمِّن لأعمال الجوارح، فيقولون: الإيمان اعتقاداتُ القلوب وأعمالها، وأعمال الجوارح، وأقوال اللِّسان؛ وأنَّها كلَّها من الإيمان).

فيَرون حقيقة الإيمان مقسومةً على ثلاثة أركانٍ:

- **أوَّلها**: القلب.
- **وثانيها**: اللِّسان.
- **وثالثها**: الجوارح.

ويجعلون مَدار الإيمان على القول والعمل؛ فيقولون: (الإيمانُ قولٌ وعملٌ).

ويَنتُج من هذا حال تعلُّقه بتلك الأجزاء الثَّلاثة أنَّ الإيمان يقوم على خمسة أمورٍ:

- **أوَّلها**: قول القلب؛ وهو اعتقاده وتصديقه.
- **وثانيها**: عمل القلب؛ وهو حركته وإرادته.
- **وثالثها**: قول اللِّسان؛ وهو إقراره بالشَّهادتين.
- **ورابعها**: عمل اللِّسان؛ وهو ما لا يُؤدَّى من العمل إلَّا به؛ كقراءة القرآن.
- **وخامسها**: عمل الجوارح من الفعل والتَّرك.

فالإيمان مقسومٌ على هذه الموارد الخمسة:

❋ **فأوَّلها**: قول القلب؛ وهو - كما تقدَّم - تصديقه واعتقاده؛ كإيماننا بالملائكة؛

فإيماننا بالملائكة من جملة ما يندرج في قول القلب.

* **وثانيها**: عمل القلب؛ وهو - كما قال - حركتُه وإرادته؛ أي توجُّه القلب إلى معنًى من المعاني.

فمثلًا: التَّوكُّل هو من عمل القلب؛ لأنَّ حقيقة التَّوكُّل هي إظهار العبد عجزه لله، وتفويضــه أمره إليه، وهذا العجز والتَّفويض يكون فيه حركةٌ للقلب؛ فيكون عملًا للقلب.

* **والمورد الثَّالث**: قول اللِّسان؛ وحقيقته: نطقُه بالشَّهادتين: شهادة ألَّا إله إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عبد الله ورسوله.

* **والمورد الرَّابع**: عمل اللِّســان؛ وهو ما لا يؤدّى من العمل إلّا باللّســان؛ كقراءة القرآن، والدّعاء، والذّكر؛ فهذه أعمالٌ لسانيّة.

* **والمورد الخامس**: ما يرجع إلى الجوارح من فعلٍ أو تركٍ؛ كأداء الصَّــلاة، وترك الرِّبا والزِّنى؛ فهذا ممَّا يرجع إلى عمل الجوارح.

فالإيمان مقسومٌ على هذه الموارد.

قال: (وأنَّ مَن أكملها ظاهرًا وباطنًا فقد أكمل الإيمان)؛ فمن استكمل ما يتعلَّق بهذه الموارد استكمل الإيمان، (ومَن انتَقص شيئًا منها فقد انتَقص من إيمانه).

قال: (وهذه الأمور بضعٌ وسبعون شعبةً)؛ أي تلك الأمور الَّتي يتألَّف منها الإيمان هي بضعٌ وسبعون شعبةً؛ كما صحَّ عنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّه قال: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً**»، ومراده: بيان خصــاله وأجزائه الَّتي يتألَّف منها؛ **فشُعب الإيمان**: خصــاله وأجزاؤه، ووقع في حديث أبي هريرة عدُّها بلفظ: «**بِضْعٌ وَسَبْعُونَ**» عند مسلمٍ، وعند

البخاريِّ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ**»، **والمحفوظُ** لفظ البخاريِّ؛ أنَّ الإيمان بضعٌ وستُّون شعبةً.

وجاء في حديث أبي هريرةَ عند مسلمٍ زيادةٌ، هي المذكورة في قوله: (أعلاها: قول: لا إله إلَّا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطَّريق) أي إزالة الأذى وتحويله عن الطَّريق، (والحياء شعبةٌ من الإيمان).

فشُعَب الإيمان متفاوتةٌ في المراتب:

- فمنها مَن له درجة العلوِّ فيها؛ كقول: لا إله إلَّا الله.

- ومنها مَن يقصر عن تلك المرتبة العالية؛ كإماطة الأذى.

[والفرق بين (شُعب الإيمان) و(أركانه) من وجهين اثنين:

■ **الأوَّل**: أنَّ كلَّ ركنٍ من أركان الإيمان فهو شعبةٌ من شُعبه، وليست كلُّ شعبةٍ من شُعب الإيمان ركنًا من أركانه؛ فالإيمان بالله، وباليوم الآخر، وبالقدر خيره وشرِّه... إلى تمام الأركان السِّتَّة = هذه من شُعب الإيمان، وهي أيضًا أركانٌ. وأمَّا الحياء، وإماطة الأذى عن الطَّريق، وأشباهُها = فهي شُعبٌ، وليست بأركانٍ.

■ **والفرق الثَّاني**: أنَّ من ترك ركنًا من أركان الإيمان السِّتَّة فقد كفر، وأمَّا من ترك شُعبةً من شعب الإيمان فقد لا يكفر؛ كمن ترك الحياء وصار سخيفًا قليل الحياء، فهذا لا يُقال: إنَّه كافرٌ، وإنَّما ينقص من إيمانه على قدر نقصه من الاتِّصاف بهذه الخَصلة الجليلة].

ثمَّ قال: (ويُرتِّبون على هذا الأصل أنَّ النَّاس في الإيمان درجاتٌ: مُقرَّبون، وأصحاب يمينٍ، وظالمون لأنفسهم، بحسب مقاماتهم من الدِّين والإيمان).

ومُوجِب تباين مراتبهم هو المذكور في قوله: (بحسب مقاماتهم من الدِّين والإيمان)؛ فعلى قدر ما يكون للعبد من التَّحقُّق بمقامات الدِّين والإيمان تكون درجته؛ فإمَّا أن يكون مقرَّبًا، وإمَّا أن يكون من أصحاب اليمين، وإمَّا أن يكون ظالمًا لنفسه بقدر ما يُقِيم ويُهمِل من مقامات الدِّين والإيمان.

ثمَّ قال: (وأنَّه) يعني الإيمان (يزيد وينقص) أي يقوى ويضعف؛ (فمَن فعل محرَّمًا، أو ترك واجبًا؛ نَقص إيمانُه الواجب، ما لم يَتُب إلى الله)، كما أنَّ مَن ترك محرَّمًا وفعل واجبًا يَزيد إيمانه.

فيجد أحدنا في نفسه قوَّة إيمانه إذا صلَّى فرضَه في مسجده؛ فإن صلَّى فرضه في بيته وَجد نقصَه، فإن فاته الوقت ولم يُصلِّ فرضه في وقته وَجد مِن نقص حاله في الإيمان ما يُميِّز به نفسَه.

وعلى قدر ما يكون في قلبه من قوَّة الإيمان يحصل له تمييز هذه الأحوال؛ فالَّذي يُكمِّل نفسَه بالطَّاعات إذا وقع منه شيءٌ يسيرٌ وَجد أثرَه في نفسه وفي أهله.

وذكر ابن الجوزيِّ في «صيد الخاطر» أنَّ أبا عثمانَ النَّيسابوريَّ انقطع شِسْع نعله [1] في مُضيِّه إلى الجمعة، فتَعوَّق لإصلاحة ساعةً، ثمَّ قال: «إنَّما انقطع لأنِّي ما اغتسلتُ غسل الجمعة» يعني وَجد أنَّه ترك شعبة من شعب الإيمان، وهي الاغتسال ليوم الجمعة؛ كما تقدَّم معنا في حديث أبي سعيدٍ الخُدريِّ: «**غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**»، فالَّذي يتديَّن لله متعبِّدًا بالمبادرة إلى غسل يوم الجمعة يجد له أثرًا في إيمانه.

(١) يعني الحبل الواصل بين الأصبع الكبير وسائر الأصابع في الحذاء.

فإذا كان محافظًا على شرائع الدِّين بهذه المنزلة ففَقَد شيئًا منها آنَسه، وإن لم يكن كذلك ربَّما وقع في أشياءَ يَهتِك بها حُرمات الله ولا يُؤنِس فيها أثرًا في إيمانه؛ وذلك لشدَّة ضعف إيمانه.

فالمتفطِّن لإيمانه الحافظُ له يجد نقصًا إذا فاته شيءٌ يسيرٌ، وأمَّا المُتهتِّك فيه غير المبالي به فإنَّه ربَّما فاتته أمورٌ عظيمةٌ ولا يجد في نفسه أثرًا! وهذا رسول شرٍّ ينبغي أن يَتنبَّه له العبد، وأن يتَّقي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في حفظ إيمانه.

ومَن صَدق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في حفظ إيمانه، أعانه الله عَزَّ وَجَلَّ على حفظ دينه وتقواه، فلم يَزل يَزدد من مراتب الإيمان حتَّى يكمِّله الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ببلوغ مراتبه العالية في الدُّنيا، ثمَّ يجعل الله عَزَّ وَجَلَّ له من المقامات العالية له في الجنَّة ما لا يكون لغيره من أهل الإيمان.

ثمَّ قال: (ويرتِّبون على هذا الأصل) يعني معرفةَ الإيمان (أنَّ النَّاس ثلاثة أقسامٍ:

- منهم مَن قام بحقوق الإيمان كلِّها؛ فهو المؤمن حقًّا.

- ومنهم مَن تركها كلَّها؛ فهذا كافرٌ بالله تَعَالَىٰ.

- ومنهم من فيه إيمانٌ وكفرٌ، أو إيمانٌ ونفاقٌ، أو خيرٌ وشرٌّ)؛ فيجتمع فيه سبب إيمانٍ وسبب كفرانٍ، وسبب إيمانٍ وسبب نفاقٍ، وسبب خيرٍ وسبب شرٍّ، [فأهل السُّنَّة يجوِّزون على العبد أن تجتمع فيه أسباب إيمانٍ وأسباب كُفرانٍ]؛ إلَّا أنَّ ما يُذكَر فيه من أسباب الكفر أو النِّفاق أو الشَّرِّ لا تُخرِجه من الإسلام، فهو باقٍ على إسلامه؛ ولذلك أَثبت له حال ذلك ما يُوجَد له من الإيمان أو ما يُوجَد له من الخير، قال: (ففيه من ولاية الله واستحقاقه لكرامته) أي فيه من محبَّة الله واستحقاقه لكرامته (بحسب ما معه من

الإيمان)، (وفيه من عداوة الله واستحقاقه لعقوبة الله بحسب ما ضيَّعه من الإيمان)، فيجتمع فيه كمالٌ ونقصٌ.

كحال مَن يأكل الرِّبا وهو يحافظ على الصَّلوات الخمس؛ فهذا فيه معصيةٌ عظيمةٌ وكبيرةٌ من كبائر الذُّنوب، وهي أكل الرِّبا، وفيه سببٌ عظيمٌ من أسباب الإيمان، وهي الصّلوات الخمس؛ فيجتمع فيه سبب إيمانٍ وسبب كُفرانٍ - بمعنى الكفر الأصغر -، ويكون فيه من كمال الحال إذا صلَّى ما لا يجده في حاله إذا رابى؛ فتكون فيه أسباب متنوِّعةٌ، فيكون فيه سبب محبَّة وسبب بغضٍ.

قال: (ويرتِّبون على هذا الأصل)، وهو وجود هذه المعاني من اجتماع الإيمان والكفران، والإيمان والنِّفاق، والخير والشَّرِّ، والمعصية والطَّاعة: (أنَّ كبائر الذُّنوب وصغائرَها الَّتي لا تصل بصاحبها إلى الكفر تُنقِص إيمانَ العبد، مِن غير أن تُخرِجه من دائرة الإسلام، ولا يَخلُد في نار جهنَّم)، [**فأثر الكبائر والذُّنوب عند أهل السُّنَّة هو أثر نقصٍ، لا أثر نقضٍ**؛ فهم يرون أنَّ إيمان العبد يَنقُص بما يأتي من الزَّلَّات والخطايا، ولا يَنتقِض ولو فعل كبيرةً من الكبائر، وإنَّما يَنتقِض إذا وقع في نوعٍ من أنواع الرِّدة المُخرِجة من الدِّين].

فتكون المعاصي والذُّنوب - كبائرُها وصغائرُها - الَّتي يُواقِعها العبدُ [لا تَنقُض إيمان صاحبها، وإنَّما تُنقِصه]؛ فهذا الَّذي تقدَّم ذكر حاله مِن كونه يأكل الرِّبا يبقى عليه اسم الإيمان، لكنَّه في حال نقصٍ لِما يأكله ممَّا حرَّمه الله عَزَّوَجَلَّ.

قال: (ولا يُطلِقون عليه الكفر) أي لا يُطلِقون عليه اسم الكفر بسبب الذُّنوب؛ ولو كانت كبائرَ، (كما تقول الخوارج، أو يَنفون عنه الإيمان، كما تقوله المعتزلة)؛ فإنَّ فاعل

الكبيرة عند الخوارج كافرٌ في الدُّنيا والآخرة؛ فهم إذا رأوا المُرابي أو الزَّاني جعلوه كافرًا بهذه الكبيرة، وأمَّا المعتزلة فإنَّهم يجعلونه في الدُّنيا خارجًا عن الإيمان غير داخلٍ في الكفر، ولكنَّهم في الآخرة يحكمون بكفره وأنَّه مخلَّدٌ في النَّار، والحال الَّتي جعلوها عليه سمَّوها (المنزلة بين المنزلتين)؛ فهو ليس في منزلة الإيمان ولا في منزلة الكفران؛ فهو أُخرِج من دائرة الإيمان فلا يُعَدُّ عندهم في المؤمنين، لكنَّه لا يُعَدُّ عندهم في الكافرين؛ هذا في الدُّنيا، وأمَّا في الآخرة فهم يوافقون الخوارج في كونه خالدًا في نار جهنَّمَ.

وأمَّا أهل السُّنَّة فالأمر كما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: (لا يُطلِقون عليه الكفر) أي لأجل كبيرته؛ (بل يقولون: هو مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته)؛ فمعه سبب إيمانٍ، وهو الطَّاعة، ومعه سبب فسقٍ، وهو الكبيرة، قال: (فمعه مُطلَق الإيمان) أي مُسمَّى الإيمان وحقيقته، (وأمَّا الإيمان المُطلَق) أي [التَّامُّ] الكامل (فيُنفَى عنه).

[ولهم في الحكم عليه عبارتان اثنتان - كما ذكر الشَّيخ سليمانُ بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في «تيسير العزيز الحميد»:

- **الأولى**: أنَّهم يسمُّونه (مسلمًا)، ولا يُطلِقون عليه اسم (الإيمان).
- **وثانيهما**: أنَّهم يقولون - كما ذكر المصنِّف هنا -: (هو مؤمنٌ بإيمانه، فاسقٌ بكبيرته)؛ فيُطلِقون عليه اسم (الإيمان)، لكن مع التَّقييد بكونه فاسقًا بهذه الكبيرة].

فالمُرابي والزَّاني لا يصحُّ أن يُقال: إنَّه مؤمنٌ كامل الإيمان، كما لا يُقال: إنَّه كافرٌ بيِّن الكفران؛ لكن يُقال: (هو مؤمنٌ بإيمانه، فاسقٌ بكبيرته)، أو يُقال: (هو مسلمٌ ليس بمؤمنٍ) أي لا يَبلغ مرتبة الإيمان المُطلَق الكامل حتَّى يستحقَّ اسم (الإيمان)، لكنَّه

يبقى في دائرة المسلمين.

قال: (وبهذه الأصول يحصل الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسُّنَّة).

قال: (ويَترتَّب على هذا الأصل أنَّ الإسلام يَجُبُّ ما قبله، وأنَّ التَّوبة تَجُبُّ ما قبلها)؛ **والمقصود بـ (الجَبِّ)**: الهدم والإزالة؛ فإذا أسلم العبد أو تاب هَدم إسلامُه وتوبتُه ما تقدَّم منه من ذنوبٍ ومعاصٍ؛ ولو كانت كفرًا.

[وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأنَّ التَّوبة تَجُبُّ ما قبلها)؛ هذه الجملة دلَّت عليها أدلَّةٌ كثيرةٌ، لكنها لا تُعرَف من كلام النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فما يذكره بعض النَّاس أنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**التَّوْبَةُ تَجُبُّ مَا قَبْلَهَا**» لا أصلَ له، وقد وقع في هذا جماعةٌ من الأكابر؛ منهم أبو الفداء ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في «تفسيره»، وإنَّما المعروف في سنَّة النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممَّا يَجُبُّ ما قبله ممَّا جاء في صريح اللَّفظ هو ما في «صحيح مسلمٍ» من قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمرو بن العاصي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ الهِجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وَأَنَّ الحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟**»].

قال: (وأنَّ مَن ارتدَّ ومات على ذلك) أي على الكفر (فقد حَبط عمله)؛ فإذا مات العبد على الكفر والشِّرك فإنَّ عمله الَّذي عمله - مهما بلغ من النَّفقة والإحسان - يَحبَط ولا يُكتَب له به أجرٌ.

قال: (ومن تاب تاب الله عليه)؛ أي إذا تاب العبد مهما فعل من الأفعال - من كفرٍ أو نفاقٍ أو معصيةٍ - فإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتوب عليه.

قال: (ويُرتِّبون أيضًا على هذا الأصل) أي في معرفة الإيمان (صحَّة الاستثناء في الإيمان)؛ وفسَّره بقوله: (فيصحُّ أن يقول: أنا مؤمنٌ إن شاء الله).

فالاستثناء في الإيمان هو تعليق الإيمان بالمشيئة.

[**والمستثني في الإيمان له حالان:**

- **الحال الأولى**: أن يكون الباعث له على استثنائه الشَّكُّ؛ فهذا محرَّمٌ، وقد يكون كُفرًا؛ لأنَّ العبد مأمورٌ أن يكون إيمانه مجزومًا به.

- **والحال الثَّانية**: ألَّا يقولها على إرادة الشَّكِّ؛ بل باعتبار واحدٍ من معانٍ ثلاثةٍ:

○ **أوَّلها**: أن يكون على جهة الإزراء بالنَّفس، وترك تزكيتها، وبيان تقصيرها في جَنب الله عَزَّوَجَلَّ؛ وهذا مأمورٌ به.

○ **وثانيها**: أن يقولها على وجه التَّعليم؛ أي بمشيئة الله آمَنَّا، فلو شاء الله عَزَّوَجَلَّ لم يكن العبد من أهل الإيمان، فيكون قوله: (أنا مؤمنٌ إن شاء الله) يعني بمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ الَّذي شاء لي الإيمان بحمده وفضله.

○ **وثالثها**: أن يكون على إرادة التَّبرُّك بذكر الله عَزَّوَجَلَّ، فيذكر الاستثناء بالإيمان قاصدًا التَّبرُّك بذكر الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وهاتان المرتبتان الأخيرتان من قبيل المُباح والجائز، فللعبد أن يُعلِّل إيمانه بالمشيئة، وله أن يتبرَّك بذكر الله عند ذكر إيمانه به عَزَّوَجَلَّ].

فالاستثناء في الإيمان له مواقعُ من المنع والجواز؛ ومن مَواقعه في الجواز: ما ذكره بقوله: (لأنَّه يرجو من الله تَعَالَىٰ تكميل إيمانه؛ فيَستثني لذلك)؛ فهو لا يَجزم بأنَّه إذا سُئِل عن إيمانه أنَّه بلغ الإيمانَ الكامل؛ فإذا قيل له: أنت مؤمن؟ قال: (أنا مؤمنٌ إن شاء الله) يعني أرجو أن أكون محقِّقًا الإيمان، لكنَّه لا يقطع بأنَّه قد بلغ كماله، قال: (ويرجو الثَّبات على ذلك إلى الممات) أي يسأل اللهَ عَزَّوَجَلَّ باستثنائه أن يحفظ الله عَزَّوَجَلَّ عليه

إيمانه حتَّى يلقاه.

قال: (فيستثني من غير شكٍّ منه بحصول أصل الإيمان)؛ فالقائلون من المؤمنين من أهل السُّنَّة: (أنا مؤمنٌ إن شاء الله) لا يريدون بذلك أنَّهم يَشكُّون في إيمانهم، فليس المراد بتعليقه: وجودُ الشَّكِّ، وإنَّما من معانيه الصَّحيحة ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنَّ أحدهم إذا أخبر بذلك إنَّما لا يجزم لنفسه بتكميل الإيمان، ويرجو من الله عَزَّوَجَلَّ أن يثبِّته عليه حتَّى يلقاه.

[ثمَّ ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ جُملًا بيَّن فيها أثر ما تقدَّم من اجتماع أسباب الكفر والإيمان في العبد، أو غلبة الإيمان عليه، أو غلبة الكفر عليه]، فقال: (ويُرتِّبون - أيضًا - على هذا الأصل أنَّ الحبَّ والبغض أصلُه ومِقداره تابعٌ للإيمان؛ وجودًا وعدمًا، وتكميلًا ونقصًا)؛ [فالعبد يُحَبُّ في الله ويُبْغَض فيه، ويُوالَى في الله ويُعادى على قدر ما عنده من الإيمان؛ فمن كان مؤمنًا قائمًا بشرائع الإيمان، لَزمت محبَّته من كلِّ وجهٍ، ومن كان كافرًا بالله عَزَّوَجَلَّ لزم بغضه من كلِّ وجهٍ، ومن اجتمع فيه سببٌ للكفر وسببٌ للإيمان فإنَّه يُحَبُّ لأجل ما معه من الإيمان ويُوالى، ويُبغَض لأجل ما عليه من الفسق والمعصية ويُعادى].

فالمؤمن يحبُّ أحدًا من المسلمين لقوَّة إيمانه، ويُبغِض أحدًا من المسلمين لِما يقارفه من المعاصي والسَّيِّئات؛ فمَدار المحبَّة والبغض على وجود معاني الإيمان فيه، وهي الطَّاعات، أو على عدم وجود تلك المعاني، وهو ما يقترفه من الذُّنوب والمعاصي.

قال: (ثمَّ يتبع ذلك الولاية والعداوة) أي المحبَّة والنُّصرة مع المناصَرة والمفارَقة، (ولهذا من الإيمان الحبُّ في الله، والبغض لله، والولاية لله، والعداوة لله)؛ فمَدار ما يَبذله

من حبِّه وبُغضِــه وولايته وعداوته، يَجب أن يقع وفق ما يحبُّه الله مِن أنَّه يعلِّقها بالتزام العبد أمرَ الله؛ فإذا كان مؤمنًا أحبَّه ولو كان بعيدًا، وإذا كان فاسـقًا أبغضـه ولو كان قريبًا؛ لأنَّ أعظم تحقُّق الإيمان في القلب أن يجعل العبد مِعياره في معاملة النَّاس وموافقتهم لأمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قال: (ويَترتَّب على الإيمان أنَّه يحبُّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه، ولا يتمُّ الإيمان إلَّا به)؛ كما قال صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِـهِ**» أي لا يَكمُل إيمان أحدكم حتَّى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفســه يعني لا يَكمُل إيمان أحدنا حتَّى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفســه؛ فمن كمال الإيمان: محبَّة العبد لأخيه المســلم ما يحبُّه لنفسه من الخير.

وهذا ممَّا يبيِّن لك أنَّ مَدار الأمر عند المســلمين في هذا الدِّين هو بحســب ما يكون عند النَّاس من الخير، فهو مِن محبَّته الخير للنَّاس، إذا أحبَّ شــيئًا لنفســه أحبَّه للنَّاس، وجُعِل هذا من الإيمان.

قال: (ويَترتَّب على ذلك - أيضًــا - محبَّةُ اجتماع المؤمنين، والحثُّ على التَّآلف والتَّحابُب وعدم التَّقاطع) أي ممَّا يَترتَّب على حقيقة الإيمان الصَّـادق أنَّ المؤمن يحبُّ اجتماع المؤمنين، ويحـثُّ على الأُلفـة بينهم، ويُحبِّـب بعضَــهم لبعضٍ، ويُنفِّرهم ويُحذِّرهم من أسباب المُصارَمة والقطيعة؛ لأنَّ حقيقة كونه منتسِبًا إلى الإيمان أن يحبَّ ظهورَ هـذا الإيمـان فيهم، ويكون ظهورُه بـاجتمـاعهم لا بـافتراقهم، وبـائتلافهم لا بابتعادهم، وبنُشوء أسباب المحبَّة بينهم، لا ببذل أسباب الفُرقة فيهم.

قال: (ويَبْرأ أهل السُّــنَّة والجماعة من التَّعصُّــبات والتَّفرُّق والتَّباغض)؛ لأنَّ هذا

يُخالِف ما أُمِروا به من المحبَّة للمؤمنين؛ فإنَّ شُيوع أسباب البُغض والفُرقة والتَّعصُّب والتَّحيُّز بعضهم عن بعضٍ ممَّا يَفصِم عُروة الإيمان بينهم في جعلِ محبَّة بعضهم لبعضٍ دائرةً على الإيمان، فيَنشأ بينهم أنَّه يحبُّه لعصبيَّته، أو يحبُّه لِفرقته، أو يحبُّه لطريقته؛ فيكون الحامل له على المحبَّة هو ذلك الأمر، كما أنَّه يكون الحامل له على بغضه أنَّه ليس على طريقته، أو ليس على جماعته، أو ليس على حزبه! وأمَّا أهل الإيمان الصَّادق فهم يرون أنَّ الواجب على المؤمنين أن يجتمعوا؛ ولهذا صار من أصولهم: لزوم الجماعة؛ كما قال: (ويرون أنَّ هذه القاعدة من أهمِّ قواعد الإيمان) أي وجود الأُلفة والاجتماع الَّذي هو حقيقة لزوم الجماعة.

قال: (ولا يَرون الاختلاف في المسائل الَّتي لا تصل إلى كفرٍ أو بدعةٍ موجبةٍ للتَّفرُّق)؛ فهم لا يَنظرون إلى المسائل الَّتي تختلف فيها أنظار النَّاس بنظرٍ واحدٍ؛ بل ينظرون إلى رتبة تلك المسألة؛ فإن كانت تلك المسألة كفرًا أو بدعةً مُوجِبةً للتَّفرُّق فحينئذٍ يَبْرءون إلى الله منها ومن أهلها، وأمَّا إن لم تكن كذلك فإنَّهم لا يُرتِّبون عليها المنافَرة والمفارَقة.

[وقد ذكر الشَّاطبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ضابطًا نافعًا فيما يحصل به التَّفرُّق؛ وهو المخالفة في أصلٍ عظيمٍ من أصول الإسلام؛ فإذا خالَف بعض النَّاس أو آحادُهم في شيءٍ من الشَّرْعة نُظِر هل هذا الشَّيء الَّذي خالفوا فيه من الأصول العِظام، فإنَّهم عندئذٍ يُفارَقون ويكونون من أهل الفِرق، وإن كانت من المسائل الَّتي دون الأصول، فإنَّ ذلك لا يوجِب تفرُّقًا وتباغضًا].

كما قال ابن تيميَّةَ الحفيدُ في «العقيدة الواسطيَّة»: «مع أنَّ بعض أهل السُّنَّة كانوا قد

اختلفوا في عثمانَ وعليٍّ - بعد اتِّفاقهم على تقديم أبي بكرٍ وعمرَ - أيُّهما أفضل؟ فقدَّم قومٌ عثمانَ وسكتوا، أو ربَّعوا بعليٍّ، وقدَّم قومٌ عليًّا، وقومٌ توقَّفوا؛ لكن استقرَّ أمر أهل السُّنَّة على تقديم عثمانَ، ثمَّ عليٍّ، وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمانَ وعليٍّ - ليست من الأصول الَّتي يُضلَّل المخالِف فيها عند جمهور أهل السُّنَّة؛ لكنَّ المسألة الَّتي يُضلَّل المخالف فيها: مسألة الخلافة» يعني أنَّ الَّذي يُضلَّل هو من اعتقد أنَّ عليًّا أولى بالخلافة من عثمانَ، لكن الَّذي يَرى أنَّ عليًّا له من الفضائل ما ليس لعثمانَ فهذا لا يُضلَّل، فمِن أهل العلم مَن يَرى أنَّ لعليٍّ من الفضائل ما ليس لعثمانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثمَّ اجتمع أمر أهل السُّنَّة على تقديم عثمانَ أيضًا في الفضل على عليٍّ.

ويلتحق بالأصل حقيقةً: الأصلُ الحُكميُّ، وهو ما كان جزئيًّا وجُعِل له حكم الأصل الَّذي يُفرَّق به؛ ككثرة الجزئيَّات، فباجتماعها تكون أصلًا حُكميًّا تقع به المفارَقة.

[ولمَّا أخطأ النَّاس هذا الأصل العظيم، وبنوا في كثيرٍ من أمورهم أحوالَهم على التَّعصُّب والتَّفرُّق والتَّباغض، وقعت بينهم المنازعة والمُشاحَّة والعداوة، وربَّما بلغ الأمر الاقتتالَ بالسُّيوف، كما يعرفه من قرأ تاريخ المسلمين].

والمقصودُ أنَّ المسائل ليست على رتبةٍ واحدةٍ؛ فقد تكون المسألة لها عند قومٍ دليلٌ، وعند قومٍ آخرين لها دليلٌ.

كما ذكرنا في مسألة رفع اليدين؛ فالَّذين لا يرفعون أيديهم في صلاتهم إلَّا في موضعٍ واحدٍ - وهم الحنفيَّة - في التَّكبيرة الأولى عندهم دليلٌ، وكذلك غيرهم عندهم دليلٌ، فإذا نَزَع هؤلاء وأولئك إلى دليلٍ مُعتَدٍّ به في رتبته الشَّرعيَّة؛ لم يكن ذلك مُوجِبًا للتَّفرُّق

والاختلاف؛ وإن رجَّح هذا هذا، ورجَّح ذاك ذاك.

قال: (ويَترتَّب على الإيمان محبَّةُ أصحاب النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بحسَب مراتبهم وعملهم، وأنَّ لهم من الفضل والسَّوابق والمَناقب ما فُضِّلوا به على سائر الأمَّة)؛ لأنَّ هؤلاء هم رؤوس أهل الإيمان في هذه الأمَّة؛ فمن صِدق الإيمان محبَّةُ مُقدَّميهم، وهم من كان مع النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الصَّحابة، ولأجل هذا ذكرها المصنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ في مسألة الإيمان؛ لأنَّها تابعةٌ لإيمان العبد ومحبَّته لأهل الإيمان، وأعظم أهل الإيمان قدرًا هم من كان مع النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الصَّحابة.

ومِن أهل العلم مَن يجعل مسألة الصَّحابة تابعةً للإيمان بنبوَّة محمَّدٍ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ لأنَّ أولئك هم الَّذين صحبوه، فشهدوا التَّنزيل، وعلموا التَّأويل، وقاموا في نصرته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فمِن الإيمان به تعظيمُ جَنابهم، وحفظ أقدارهم، وتمييز مناقبهم وفضائلهم.

ثمَّ قال: (ويَدينون بمحبَّتهم ونشر فضائلهم، ويُمسِكون عمَّا شَجَر بينهم) أي ما وقع بينهم من الاختلاف، (وأنَّهم أَولى الأمَّة بكلِّ خَصلةٍ حميدةٍ، وأَسبقَهم إلى كلِّ خيرٍ، وأبعدَهم عن كلِّ شرٍّ).

(ويعتقدون أنَّ الأمَّة لا تستغني عن إمامٍ يقيم لها دينها ودنياها) أي أحدٍ تقتدي به في جمع أمر دينها ودنياها؛ وهو المتولِّي تدبير السَّلطنة والحكم ممَّا يُسمَّى (أميرًا، أو وليَّ أمرٍ، أو حاكمًا، أو رئيسًا) أو غير ذلك.

فأهل السُّنَّة يعتقدون أنَّ انتظام أحوال النَّاس في دينهم ودنياهم لا يَتحقَّق إلَّا بإمامٍ يُجمَع عليه النَّاس في هذا الأمر.

قال: (ويدفع عنها عادية المُعتَدين) يعني يدفع عنها شرَّ المعتَدين عليها.

ثمَّ قال: (ولا تتمُّ إمامته إلَّا بطاعته في غير معصية الله تَعَالَى) أي لا يتمُّ المقصود من جعلِه إمامًا يُؤتَمُّ به في جمع الأمر في حفظ الدِّين والدُّنيا إلَّا بأن يُطاع.

لكنَّ شرطَ هذه الطَّاعة أن يكون في غير معصية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ كما قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ**» أي فلا طاعةَ في تلك المعصية، مع بقاء الأصل العامِّ، وهو طاعتُه.

قال: (ويَرون أنَّه لا يتمُّ الإيمان إلَّا بالأمر بالمعروف، والنَّهيِ عن المنكر باليد، وإلَّا باللِّسان، وإلَّا فبالقلب)؛ فهم يَرون أنَّ المعاصي الَّتي تكون في المسلمين يجب على المؤمن أن يسعى في إزالتها وتغييرها؛ امتثالًا لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**».

فمن الإيمان: السَّعيُ في الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر.

ولهذا ذكره جماعةٌ من أهل العلم فيما يتبع عقائد أهل السُّنَّة والجماعة؛ لأنَّ ما يذكرونه من مسألة الإيمان في أبواب الاعتقاد يَتعلَّق به الأمر والنَّهي، بالأمر في المعروف والنَّهي في المنكر.

ثمَّ قال لمَّا ذكره: (على حسب مراتبه الشَّرعيَّة وطُرقه المرعيَّة)، [وهو يوافق قول أبي العبَّاس ابن تيميَّة الحفيد في «الواسطيَّة» في وصف أهل السُّنَّة: «وهم مع هذه الأصول يَرون الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر على ما تُوجِبه الشَّريعة»، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر لا يُرجَع فيه إلى الرَّغبات والأهواء، والنَّزعات والآراء، وإنَّما يُرجع فيه إلى خطاب الشَّرع]؛ فإنَّه ليس المقصودُ من إقامة

المعروف في النَّاس أو طلبِ إزالة المنكر بينهم هو الانتصارُ لهوى النَّفس وحظِّها، وإنَّما المقصود هو إقامة شرع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

[والعبد إذا رأى منكرًا خاصَّــةً حصــل له تغيُّرٌ واحتراقٌ، لكنَّه مأمورٌ بأن يُقيِّد هذا التَّغيُّر والاحتراق الَّذي يعتريه بخِطام الشــريعة، فيَتصــرَّف في إنكار المنكر كما بَيَّنت الشَّــريعة، لا كما يُريده هو، فإرادة الله عَزَّوَجَلَّ مقدَّمةٌ على إرادة العبد، ومتابعة شــرع الله عَزَّوَجَلَّ أولى وأسلمُ وأعلمُ وأحكمُ ممَّا يُريد أن يُحقِّقه العبد لفعله.

وكثيرٌ من النَّاس يَخلِطون في هذه المســائل، فيقعون في مخالفة طريقة أهل السُّــنَّة والجماعة، ويزعمون أنَّ ذلك من الشَّـجاعة في الحقِّ، وقد نبَّه الشَّـيخ محمَّد ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كلامٍ نفيسٍ له في «تفسـير آية الكرسـيِّ» أن الشـجاعة على الحقِّ تتنوَّع، فتارةً تكون الشَّــجاعة على الحقِّ بالحقِّ؛ وهذا هو المطلوب شــرعًا، وتارةً تكون الشَّجاعة على الحقِّ لا بالحقِّ؛ وهذه مذمومةٌ شرعًا، فينبغي أن تنظر إلى كلِّ شجاعةٍ في الحقِّ هل جاءت وفق ما تريده الشَّــريعة أم لا، فإن جاءت وفق ما تريده الشَّــريعة فهي شـجاعةٌ في الحقِّ محمودةٌ، وإن جاءت على غير الشَّـريعة فهي شـجاعةٌ في الحقِّ، لكنَّها مذمومةٌ، ولهذا تَجُرُّ على صـاحبها وعلى الأمة أذيالًا من النَّكال والشَّـقاء، وقد بيَّن هذا جماعةٌ من الأكابر؛ منهم أبو العبَّاس ابن تيميَّة في «المنهاج»، وتلميذه ابن القيِّم في «إعلام الموقِّعين»].

فالواجب على العبد أن يكون حاملُه على الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر ملاحظة المرتبة الشَّرعيَّة والطَّريقة المرعيَّة.

فالمرتبة الشَّــرعيَّة مَردُّها إلى حكم الشَّــرع، والطَّريقة المَرعيَّة مَردُّها إلى ما تَعارف

عليه النَّاس في زمانٍ أو مكانٍ؛ فمن أراد أن يُقيم هذه الشَّعيرة في المؤمنين؛ لا بدَّ أن يراقب الحكم الشَّرعيَّ، ويراقب الحكم العُرفيَّ؛ لأنَّه لا يتحقَّق هذا إلَّا بهذا.

فقد يكون في الإنسان قوَّةٌ في الحقِّ، لكنَّه يسلك بذلك طريقًا يَنفِر منها النَّاس أجمعون؛ لأنَّها تخالف الطَّريقة الَّتي عرفوها بينهم؛ كتعظيم أكابرهم؛ فإنَّ النَّاس - ولا سيَّما في بلدان الخليج - قد جُبِلوا على أنَّ مَن كان منهم أكبر سنًّا على أيِّ حالٍ كان يبقى له قدرٌ من التَّوقير والاحترام، فالَّذي يرى مَن أكبر منه وعنده معصيةٌ، ثمَّ عند نهيه له يَستخفُّ بجَنابه؛ فهذا خالف الطَّريقة المَرعيَّة؛ لأنَّه لا بدَّ أن يُعظِّم جَنابه ثمَّ يأمره وينهاه؛ فالشَّريعة اعتدَّت بما تعارف عليه النَّاس في أحوالهم؛ لأنَّ إقامةَ ما يَحفظ دينهم ودنياهم إنَّما يكون بذلك، والشَّرع يراعي المقاصد؛ فمن جملة تلك المقاصد: ملاحظة عُرف النَّاس في أحوالهم.

ثمَّ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وبالجملة فيَرون القيام بكلِّ الأصول الشَّرعيَّة على الوجه الشَّرعيِّ مِن تمام الإيمان والدِّين)؛ فهم يَرون أنَّ الدِّين الكامل يَتحقَق في أحدهم إذا قام بالأصول الشَّرعيَّة على الوجوه الشَّرعيَّة؛ فإذا أُقيمت الأصول الشَّرعيَّة على غير الوجوه الشَّرعيَّة لم يكن هذا إيمانًا؛ بل قد يكون من أسباب نقص الإيمان.

مثلًا: إنسانٌ رأى آخرًا على معصيةٍ فعَدَى عليه فضربه، فهذه ليست طريقةً شرعيَّةً إن لم تكن له ولايةٌ - كسلطانٍ أو نائبٍ عن السُّلطان - وفق ما يُعيَّن من أحكام السِّياسة الشَّرعيَّة، وهذا لا يتحقَّق به إيمانٌ؛ بل هذا يُضعِف إيمان العبد؛ لأنَّ التَّعدِّي والجَور والظُّلم - وإن أُلبِس ثوب الشَّرع - يعود على صاحبه بالعقوبة، فما جار أحدٌ وتعدَّى على النَّاس وظَلمهم إلَّا أنصفهم الله عَزَّوَجَلَّ منه.

والعبد إذا أُوتي إيمانًا، فلا ينبغي له أن يغترَّ به ويســتعلي به على النَّاس؛ بل ينبغي أن ينظر إلى نفسه دائمًا بعين المقت.

ولذلك سُئل يوسفُ بن أسباطَ: ما رأس التَّواضع؟ فقال: «أن تخرج من بيتك فلا تَلقى أحداً إلَّا رأيتَ أنَّه خيرٌ منك»؛ فإنَّه مهما ساء ظاهرُه فإنَّك لا تعلم باطنه؛ فقد يكون في باطنه من الخوف من الله والإقبال على الله ما لا يكون ظاهرًا على صورته الَّتي تراها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن تمام هذا الأصل:

ٱلْأَصْلُ ٱلْخَامِسُ: طَرِيقُهُمْ فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْعَمَلِ

وذلك أنَّ أهل السُّـنَّة والجماعة يعتقدون ويلتزمون أن لا طريق إلى الله وإلى كرامته إلَّا بالعلم النَّافع والعمل الصَّالح؛ فالعلم النَّافع هو ما جاء به الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كتاب الله وسنَّة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فيجتهدون في معرفة معانيها، والتَّفقُّه فيها أصولًا وفروعًا.

ويسلكون جميع طرق الدَّلالات فيها: دلالة المُطابَقة، ودلالة التَّضمُّن، ودلالة الالتزام، ويَبذلون قُواهم في إدراك ذلك بحسب ما أعطاهم الله.

ويعتقدون أنَّ هذه هي العلوم النَّافعة، وكذلك ما تفرَّع عنها من أَقْيِسةٍ صحيحةٍ ومناسَباتٍ حكيمةٍ، وكلُّ علمٍ أعان على ذلك، أو آزره، أو ترتَّب عليه؛ فإنَّه علمٌ شرعيٌّ، كما أنَّ ما ضادَّه وناقضه فهو علمٌ باطلٌ؛ فهذا طريقهم في العلم.

وأمَّا طريقهم في العمل؛ فإنَّهم يتقرَّبون إلى الله تَعَالَىٰ بالتَّصديق، والاعتراف التَّامِّ بعقائد الإيمان، الَّتي هي أصل العبادات وأساسها.

ثمَّ بأداء فرائض الله المتعلِّقة بحقِّه، وحقوق عباده، مع الإكثار من النَّوافل، وبترك المحرَّمات والمنهيَّات تعبُّدًا لله تَعَالَىٰ.

ويعلمون أنَّ الله تَعَالَىٰ لا يَقبل إلَّا كلَّ عملٍ خالصٍ لوجهه الكريم، مسلوكًا فيه طريق

النَّبيِّ الكريم، ويستعينون بالله تَعَالَىٰ في سلوك هذه الطُّرق النَّافعة؛ الَّتي هي العلم النَّافع، والعمل الصَّالح، المُوصِل إلى كلِّ خيرٍ وفلاحٍ، وسعادةٍ عاجلةٍ وآجلةٍ.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

ختم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر (**الأصل الخامس**) من الأصول الخمسة الَّتي اعتنى ببيانها في هذا المختصَر؛ وهو (بيان طريقهم) أي طريق أهل السُّنَّة والجماعة (في العلم والعمل).

[وهذا الأصل هو أنفع ما في هذه الرِّسالة، وقد تميَّزت به عن نظائرها، ففيه بيان طريق أهل السُّنَّة في العلم والعمل؛ فإنَّ لهم فيهما طريقًا ليس لغيرهم، وينبغي لطالب العلم أن يتفقَّه في هذا الطَّريق حتَّى يسير عليه فيَسلَم].

وبيَّنه بقوله: (وذلك أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة يعتقدون ويلتزمون أن لا طريق إلى الله وإلى كرامته إلَّا بالعلم النَّافع والعمل الصَّالح)؛ فمطلوبُهم في العلم: ما نفع، ومطلوبُهم في العمل: ما صَلح.

قال: (فالعلم النَّافع هو ما جاء به الرَّسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كتاب الله وسنَّة رسوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فيجتهدون في معرفة معانيها، والتَّفقُّه فيها أصولًا وفروعًا)؛ فمَردُّ جميع العلم النَّافع إلى كلام الله وكلام رسوله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والعلوم المستمدَّة منهما

- كعلوم التَّفسـير، والحديث، والفقه، والاعتقاد، وغيرها - هي من جملة ذلك العلم النَّافع.

[والأمر كما قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «العلم معرفة الحقِّ بدليله، والنَّافع منه ما جاء به الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

فجِماع العلم النَّافع هو ما جاء في الشَّـرع الحكيم، ويدلُّ على هذا حديث معاويةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المرويُّ في «الصَّـحيحين» أنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»؛ فالفقه مخصـوصٌ بكونِه في الدِّين، والنَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد جاء بالقرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة.

وقد سبق بيان حدِّ العلم النَّافع بأبسطَ من هذا في درس «إرشاد الطُّلَّاب» للعلَّامة ابن مانعٍ].

قال: (ويَسلكون جميع طرق الدَّلالات فيها) أي جميع طرق الدَّلالات اللَّفظيَّة؛ أي ما يُفهَم من اللَّفظ ويَدلُّ عليه؛ [**فإنَّ الدِّلالة تتنوَّع عند علماء الأصول والمنطق إلى ثلاثة أنواعٍ**]:

الأوَّل: (دلالة المطابَقة)؛ وهي دلالة اللَّفظ على جميع معناه.

والثَّاني: (ودلالة التَّضمُّن)؛ وهي دلالة اللَّفظ على بعض معناه.

والثَّالث: (ودلالة الالتزام)؛ وهي دلالة اللَّفظ على خارجٍ عنه لازمٍ له [في الذِّهن].

[وأشار إلى هذه الأنواع الثَّلاثة الأخضريُّ في «السُّلَّم المُنَوْرَق» في قوله:

دَلَالَـةُ الـلَّـفْظِ عَـلَى مَـا وَافَـقَـهْ   يَـدْعُـونَـهَـا دَلَالَـةَ الْـمُـطَـابَـقَـهْ
وَجُـزْئِـهِ تَضَـــمُّـنًـا وَمَـا لَـزِمْ   فَـهْـوَ الْـتِـزَامٌ إِنْ بِـعَـقْـلٍ الْـتُـزِمْ]

قال: (ويَبذلون قُواهم في إدراك ذلك بحسب ما أعطاهم الله) أي يَبذلون قُواهم في استخراج ما تتضمَّنه الألفاظ من المعاني، وفق ما يَتبيَّن من أنواع الدَّلالات اللَّفظيَّة الَّتي ذكر.

قال: (ويعتقدون أنَّ هذه هي العلوم النَّافعة، وكذلك ما تفرَّع عنها من أَقْيِسةٍ صحيحةٍ ومناسباتٍ حكيمةٍ، وكلُّ علمٍ أعان على ذلك، أو آزَره) أي قوَّاه وساعده (أو ترتَّب عليه؛ فإنَّه علمٌ شرعيٌّ، كما أنَّ ما ضادَّه وناقضه فهو علمٌ باطلٌ؛ فهذا طريقهم في العلم)، [وجِماع هذا - كما تقدَّم - أنَّ وَكَدَهم واشتغالهم هو بعلم الكتاب والسُّنَّة، وما عدا هذا من العلوم؛ فإن كان من العلوم الآليَّة الخادمة لهما فهو الضَّالَّة المطلوبة، وإن كان أجنبيًّا عنهما فهو الضَّارَّة المغلوبة؛ أشار إلى هذا المعنى أبو الفضل ابن حجر في (كتاب العلم) من «فتح الباري»].

فالعلوم الخارجة عن علم الكتاب والسُّنَّة:

- إمَّا أن تكون آلةً لفهمهما؛ فتكون حينئذٍ نافعةً.
- وإمَّا أن تكون أجنبيَّةً عنهما؛ فحينئذٍ لا تكون نافعةً، وقد تكون ضارَّةً؛ **فمثلًا**: علم السِّحر علمٌ ضارٌّ لا خير فيه، فليس علمًا نافعًا أبدًا.

قال: (وأمَّا طريقهم في العمل؛ فإنَّهم يتقرَّبون إلى الله تَعَالَىٰ بالتَّصديق، والاعتراف التَّامِّ بعقائد الإيمان، الَّتي هي أصل العبادات وأساسها)؛ فيَملؤُون قلوبَهم بتوحيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ والإيمان به.

قال: (ثمَّ يتقرَّبون له) أي يطلبون القُرب منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويكون ذلك كما قال: (بأداء فرائض الله المتعلِّقة بحقِّه، وحقوق عباده، مع الإكثار من النَّوافل، وبترك

المُحرَّمات والمنهيَّات تعبُّدًا لله تَعَالَىٰ)؛ فيما يتعلَّق بالأمر يحرصون على فرائضه ونوافله فعلًا، وفيما يتعلَّق بالنَّهي يحرصون على ترك ما يَتعلَّق بمُحرَّمه ومكروهه.

[فهم يَجمعون في تقرُّبهم بين القيام بالأمر وترك النَّهي؛ فهم يقومون بأداء فرائض الله عَزَّوَجَلَّ الَّتي افترضها عليهم، ويستكثِرون من النَّوافل، ويتركون ما نهاهم الله عَزَّوَجَلَّ من المحرَّمات والمكروهات، ويتناولون من المباحات قدر الحاجة؛ فلا يُفضي بهم تناولُهم للمباح إلى بلوغ القدر الزَّائد منه، وهو المسمَّى بـ(فضول المباح)؛ فإنَّ فضول المباحات تجرُّ العبد إلى الوقوع فيما لم يأذن به الله عَزَّوَجَلَّ، ولهذا كانت كبار أبوابها - ككثرة الكلام، أو الطَّعام، أو الخُلطة - من أسباب قسوة القلب؛ وقد بيَّنه ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في «إغاثة اللَّهفان» وغيره].

قال: (ويعلمون أنَّ الله تَعَالَىٰ لا يَقبل إلَّا كلَّ عملٍ خالصٍ لوجهه الكريم، مسلوكًا فيه طريق النَّبيِّ الكريم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ)؛ **لأنَّ حقيقة العمل الصَّالح أن يكون جامعًا أمرين:**

- **أحدهما**: الإخلاص لله.
- **والآخر**: الاتِّباع لرسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وإذا خلا العمل من أحدهما، أو منهما؛ لم يَقبله الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ [كما قال شيخ شيوخنا حافظٌ الحكميُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في «سلَّم الوصول»:

شَرْطُ قُبُولِ السَّعْيِ أَنْ يَجْتَمِعَا ... فِيهِ إِصَابَةٌ [1] وَإِخْلَاصٌ مَعَا

وحقيقة (الإخلاص) هو تصفية القلب من إرادة غير الله؛ فإذا كان العبد مصفِّيًا لقلبه من إرادة غير الله كان مخلصًا.

(١) الإصابة إرشادٌ إلى الاتِّباع.

وقد أشرتُ إلى هذا الضَّابط في (الإخلاص) بقولي:

إِخْلَاصُنَا للهِ صَفُّ القَلْبِ مِنْ   إِرَادَةٍ سِوَاهُ فَاحْذَرْ يَا فَطِنْ

وأمَّا (الاتِّباع) فحقيقته: الاقتداءُ بالنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلَّما اشتدَّت عناية العبد باتِّباع آثار النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان ذلك أكمل لحاله.

وأحقُّ النَّاس بتتبُّع آثار النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هم طلَّاب العلم وأهله وحملته؛ فينبغي لطالب العلم أن يمتثل سنَّة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلِّها، ولا يُهمِل شيئًا منها بدعوى أنَّه أمرٌ صغيرٌ، فليس في الدِّين صغيرٌ؛ بل كلُّ أمور الدِّين عظيمةٌ؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾[القلم] في قول مَن فسَّرها بأنَّ (الخُلق) في هذه الآية هو (الدِّين)؛ كما هو قول مجاهدِ بن جَبْرٍ وغيره].

ثمَّ قال: (ويستعينون بالله تَعَالَى في سلوك هذه الطُّرق النَّافعة؛ الَّتي هي العلم النَّافع، والعمل الصَّالح، المُوصِل إلى كلِّ خيرٍ وفلاحٍ، وسعادةٍ عاجلةٍ وآجلةٍ)، [وفي هذا تنبيهٌ إلى عظيم أثر الاستعانة بالله عَزَّ وَجَلَّ في سلوك هذه الطُّرق من العلم والعمل، وأنَّ العبد إذا لم يَركن إلى ربِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ويستمطر المدد والعون منه فإنَّه يُخذَل، وقد أُمِرنا بأن نقول في كلِّ صلاةٍ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٤﴾[الفاتحة]؛ تقريرًا لهذا الأصل العظيم، فلا غِنَى للعبد عن استعانته بربِّه عَزَّ وَجَلَّ.

وإذا غاب العبد عن شهود هذا الأصل وقع في الكبر والخيلاء.

قال أبو العبَّاس ابن تيميَّة الحفيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تدفع الرِّياء، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ تدفع الكبرياء» أي أنَّ قول العبد في صلاته: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تخليصٌ للقلب من الالتفات في عمله إلى غير الله عَزَّ وَجَلَّ؛ إذ مقصوده هو واحدٌ، وهو الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،

وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فيه تخليصٌ للعبد من الرُّكون إلى غير الله عَزَّوَجَلَّ من القوى والقُدَر].

فأهل السُّنَّة يُجرِّدون أنفسهم من قُدَرِها، ولا يرون أنَّ لهم قدرةً على ما أحبَّ الله إلَّا بالاستعانة بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فالعلم النَّافع مهما أُوتيت من قوَّة حفظٍ أو جودة فهمٍ إذا لم تستعن بالله لم ينفعك حفظٌ ولا فهمك، والعمل الصَّالح مهما ظننتَ في نفسك قوَّةً وجَلَدًا في بدنك إن لم يجعل الله عَزَّوَجَلَّ لك عونًا عليه فإنَّك لا تستطيعه.

[كما قال الشَّاعر:

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللهِ لِلْفَتَى ... فَأَوَّلُ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

فلا يغترَّ أحدٌ بقواه؛ فما بفصاحة لسانك ولا بقوَّة ذكائك ولا بجودة حفظك وحسن فهمك حُزتَ ما حُزتَ، وإنَّما هو محض فضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليك].

وها هم النَّاس أجمعون يعرفون القراءة، لكنَّهم يتفاضلون تفاضلًا شديدًا في قراءة القرآن؛ فمن النَّاس مَن تمرُّ عليه سنةٌ كاملةٌ لا يختم القرآن، ومن النَّاس من يختم القرآن كلَّ يومٍ؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يجعل له من العون والمَدد وكمال الصِّدق والإقبال على الله عَزَّوَجَلَّ ما ليس عند غيره؛ فيكون له من الآلة على هذا العمل الصَّالح ما ليس لغيره.

ولذلك النَّاس محجوبون بالقوى المادِّيَّة عن المَدد الإلهيِّ؛ فتجد بعض النَّاس يستغربون: كيف يقرأ فلانٌ ختمةً كلَّ يومٍ؟! هو لا يقرأها بقوَّته، إنَّما يقرأها بعون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والمسكين الَّذي ينظر إلى مقدار القُوى - كيف الإنسان يصبر في الجلسة؟ وعنده أشغالٌ، وكيف يقرأ القرآن؟ - هذا يُحجَب، وأمَّا ذاك لَانَ لسانه بقراءة القرآن الكريم حتَّى صار ملازمًا له.

والآن لو تأتي إلى إنسانٍ طبيبٍ وتقول له: رجلٌ مُغمًى عليه يقرأ القرآن، يقول: كيف يقرأ القرآن؟! هذا يلخبط! وقد وُجِد أناسٌ أُصيبوا بجلطةٍ وهم في غيبوبةٍ واصلوا ختمتهم الَّتي كانوا يقرأُونها؛ لأنَّهم كان عندهم استمدادٌ من الله عَزَّوَجَلَّ، واستعانةٌ بالله عَزَّوَجَلَّ في ملازمة العبادة؛ حتَّى صارت طبعًا لهم؛ فحفظها الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عليهم.

ولذلك هذا الَّذي ذكره آخرًا في قوله: (ويستعينون بالله تَعَالَىٰ في سلوك هذه الطُّرق النَّافعة) من الأهمِّيَّة بمكانٍ؛ ليعلمَ العبد أنَّه لا سبيل له إلى حفظ عقيدته وإيمانه إلَّا بعون الله عَزَّوَجَلَّ.

[وكم مِن امرئٍ اغترَّ بقواه فخُذِل؛ كما روى الخرائطيُّ في كتاب «فضيلة الشُّكر» أنَّ رجلًا كتب المصحف في ثلاثة أيَّامٍ، وكان سريع الكتابة جيِّد الخطِّ، فمَرَّ به بعض أصحابه فعَرض عليه المصحف الَّذي كتب؛ فقال له صاحبه: في كم كتبتَ هذا المصحف؟ فقال - مُعجَبًا بقوَّته مغترًّا بقدرته -: (كتبتُه في ثلاثة أيَّامٍ، وما مسَّنا من لغوبٍ!)، فأجفَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يديه! لأنَّ المُسَيكين اغترَّ بما له من القوَّة، فشبَّه نفسه بالرَّبِّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ الَّذي لا يلحقه تعبٌ ولا نَصَبٌ!

فإذا التفت العبد إلى قدرته؛ خُذِل، وإذا جعل هذه القدرة منَّةً ربَّانيَّةً ومنحةً رحمانيَّةً وأنَّها محض فضل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وسأله المزيد منها؛ فإنَّه يبلغ الخير].

لن تبقى مسلمًا لأنَّ أباك مسلمٌ، لن تبقى مسلمًا لأنَّ بلدك مسلمٌ، إنَّما تبقى مسلمًا إذا لاحظتَ أمر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ونهيه، وسألتَه أن يحفظ عليك دينك.

وكان من أكثر دعاء النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**اللَّهُمَّ مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ**»، هذا وهو الصَّادق المصدوق صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ!

قال ابن القيِّم:

وَاجْعَلْ لِوَجْهِكَ مُقْلَتَيْنِ كِلَاهُمَا مِنْ خَشْيَةِ الرَّحْمَنِ بَاكِيَتَانِ أَفْصَحُ

لَوْ شَاءَ رَبُّكَ كُنْتَ أَيْضًا مِثْلَهُمْ فَالْقَلْبُ بَيْنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ

فما شاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أزاغه وما شاء الله أقامه.

ولذلك مهما بذلنا - يا إخوان - في طلب العلم وفي الأعمال الصَّالحة، ينبغي أن يقوى في قلوبنا الاستعانة بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإنَّك إذا استعنتَ بالله فتح الله لك من أنواع المَدد والعون والخير والبركة ما لا يكون لغيرك، فعند ذلك لا تغترَّ بالقُوى المادِّيَّة، وتصيرَ محجوبًا بها تلتمسُها هي فقط؛ تقول: أنا سأجلس ساعتين أقرأ، أو أنا أجلس أحفظ في اليوم كذا وكذا؛ لا تنظر إلى هذا، احرص دائمًا على أن تسأل الله العلم النَّافع والعمل الصَّالح.

[وما بلغ مَن بلغ، ولا وصل مَن وصل مِن كُمَّل العلماء والعُبَّاد والصَّالحين والمجاهدين، إلَّا بكمال استعانتهم بربِّهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعدم التفاتهم إلى قواهم وقُدَرهم؛ لعلمهم أنَّ هذه القوى والقُدَر بيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإذا شاء سلبك إيَّاها، وإذا شاء زادك منها.

وقد وقع هذا لبعض الحُفَّاظ، ومنهم برهان الدِّين بن العجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ فإنَّه كان حافظًا يُشار إليه بالحفظ والتَّقدُّم، فجرى عليه من البلاء مرض الفالج، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: «تغيَّر حفظي، حتَّى إنِّي أريد أن أقرأ سورة الفاتحة فلا أستطيعها!»، ثمَّ لم يزل أمره يتراجع رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ حتَّى رجع إليه حفظه.

لكن تأمَّل حال إنسانٍ كان يُوصَف بالحفظ، ثمَّ جرى عليه نوعٌ من أنواع القدرة

الإلهيَّة – وهو الابتلاء بالمرض –؛ فضيَّع سورة الفاتحة الَّتي يحفظها صبيان المسلمين.

فلذلك ينبغي للعبد أن يُكثِر من سؤال الله عَزَّوَجَلَّ الإعانة والتَّوفيق، وألَّا يَركن إلى قواه؛ فإنَّه متى ركن إليها في علمٍ أو عملٍ أو رزقٍ أو جاهٍ أو نسبٍ – خُذِل؛ لأنَّها محض فضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإذا نسبتَ هذا الفضل إليك كنتَ مخذولًا مرذولًا.

فنسأل الله العليَّ العظيم أن يرزقنا الاستعانة به، والاستغناء به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عمَّا سواه، وندعو كما قال بعض السَّلف: (اللَّهمَّ أغننا بالافتقار إليك، ولا تُفقِرنا بالاستغناء عنك)].

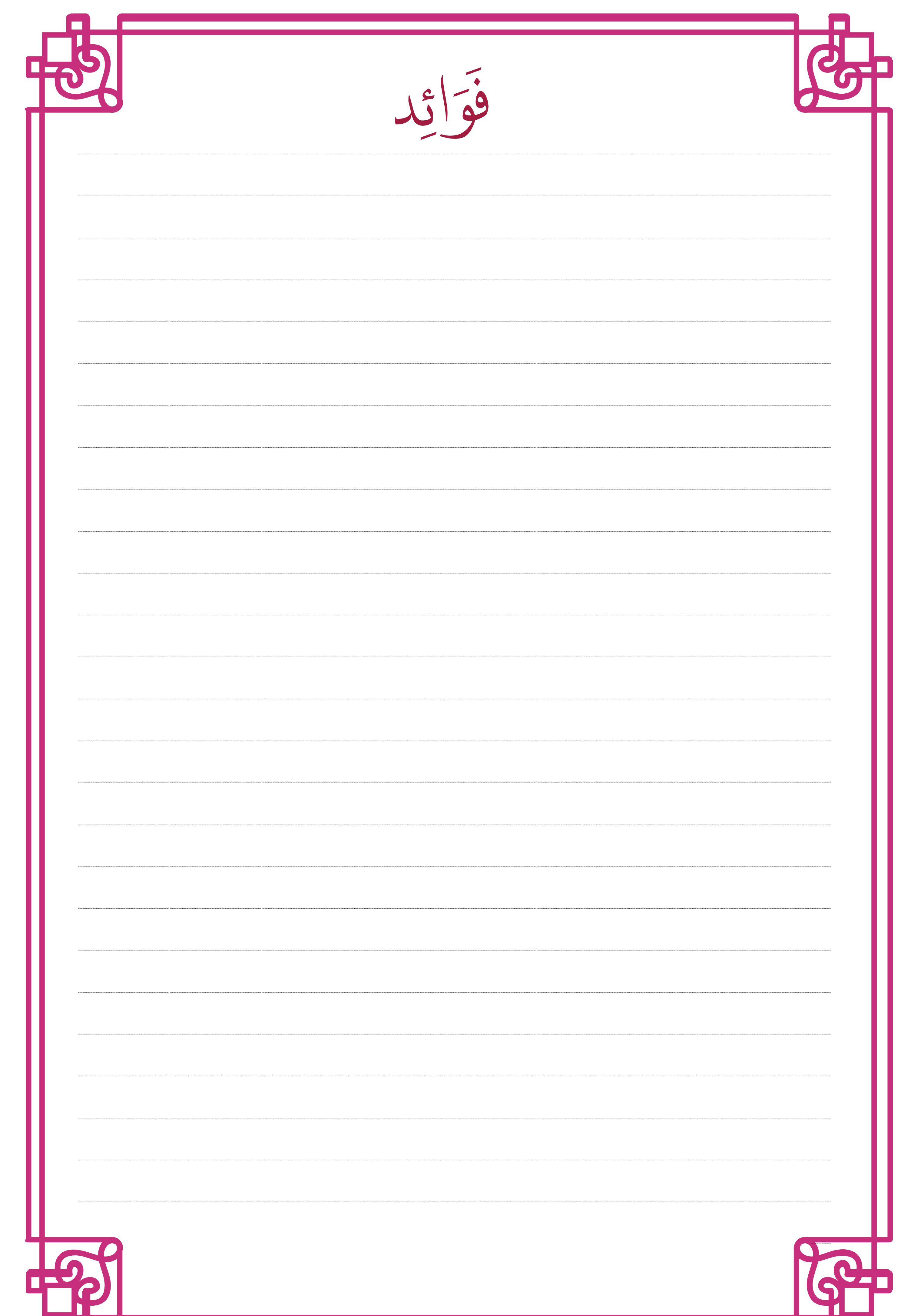
نسأل الله أن يرزقنا جميعًا العلم النَّافع والعمل الصَّالح.

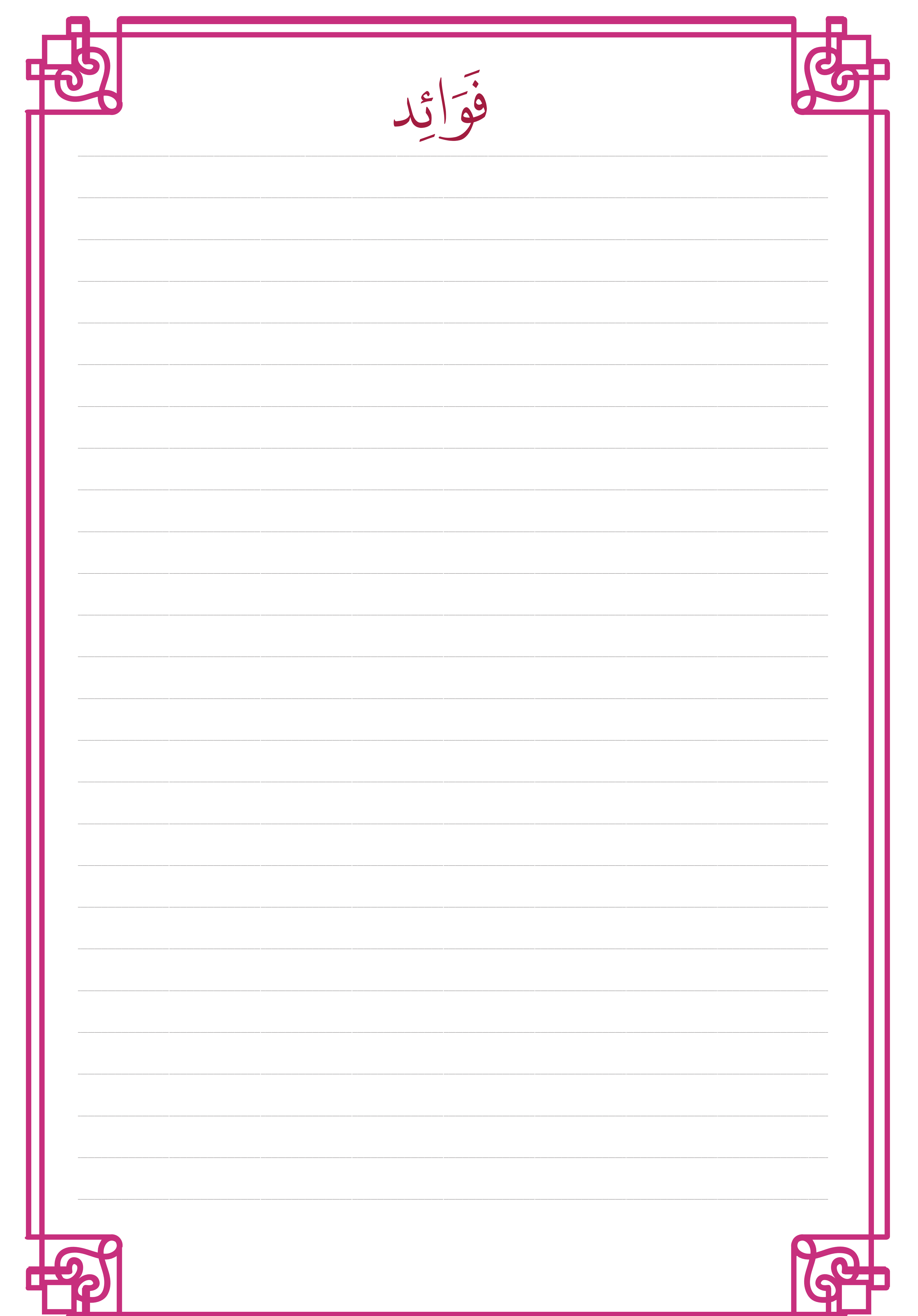
وهذا آخر هذا البيان على هذه الجملة من الكتاب.

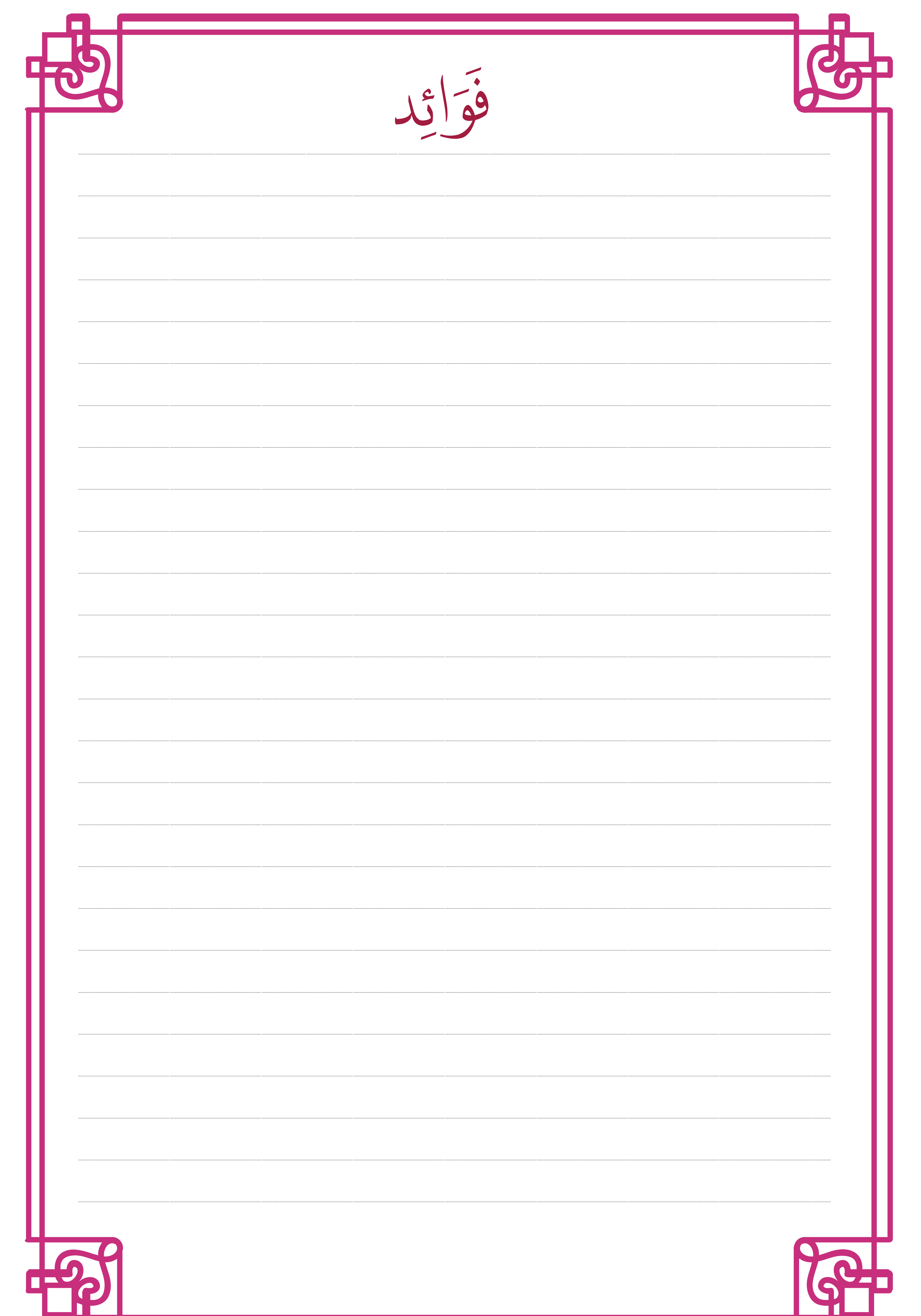
وفَّق الله الجميع لِما يحبُّ ويرضى، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على عبده ورسوله محمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين [1].

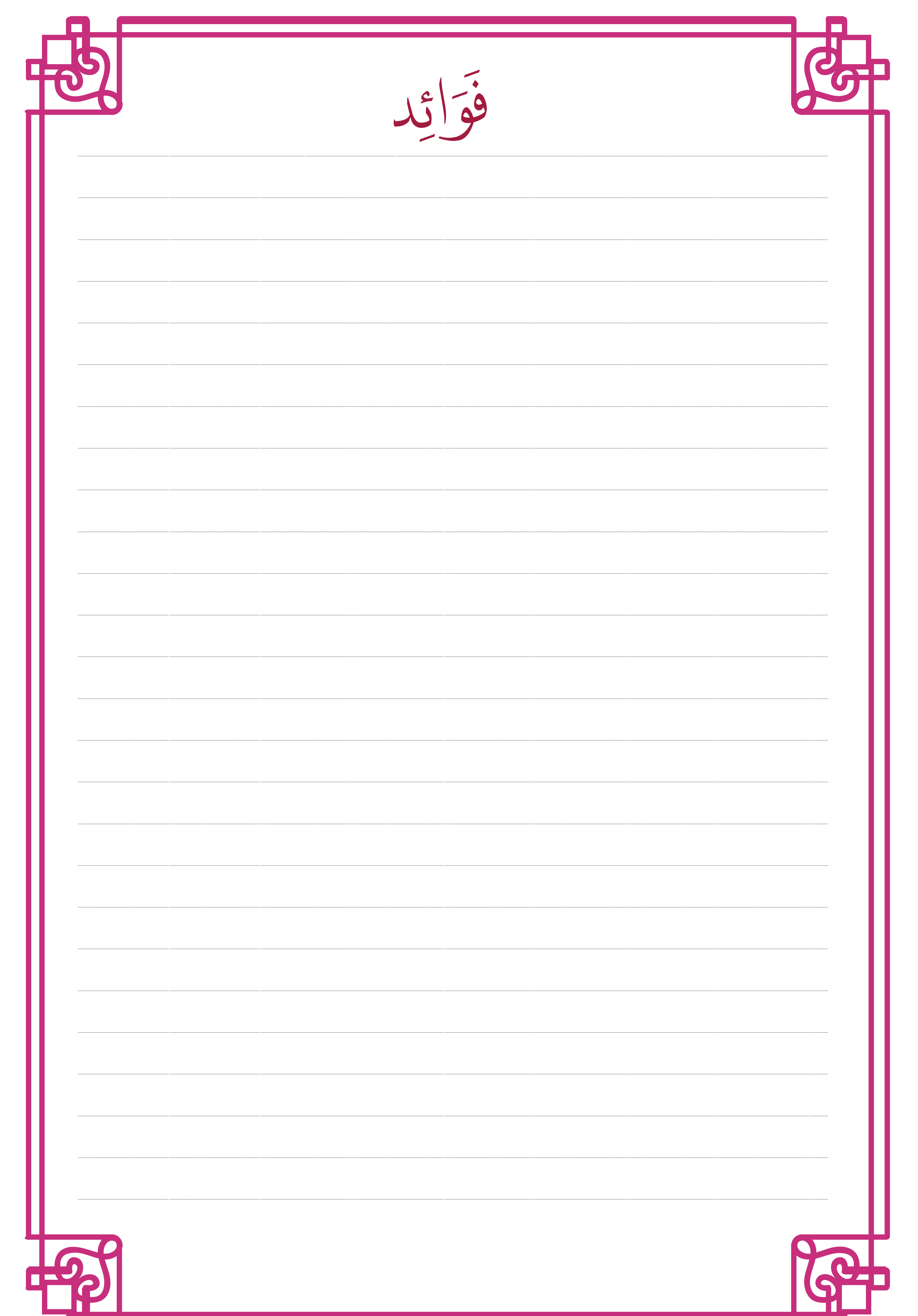


(١) تمَّ شرح الكتاب في مجلس واحدٍ، وكان بعد العصر يوم السَّبت الحادي عشر من شوَّالٍ، سنة سبعٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف، في مسجد حمد بن علي كانو رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمدينة المُحَرَّق بمملكة البحرين، ومدَّته: ساعةٌ واثنتان وأربعون دقيقةً.


فَوَائِد


فَوَائِد


فَوَائِد



فَوَائِد